



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير



قسم: العلوم الاقتصادية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم
الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)

الأستاذ(ة) المشرف(ة) :
سداوي نورة

من إعداد الطلبة :
- مسعودي الهواري
- لعراجي نعيمة

رئيسا	المركز الجامعي البيض	أستاذة محاضرة	
مشرفا	المركز الجامعي البيض	أستاذة محاضرة	
مناقشا	المركز الجامعي البيض	أستاذة محاضرة	

السنة الجامعية : 2024/2023



الإهداء

إلى من أفضّلها على نفسي، ولمَ لا؛ فلقد ضحّت من أجلي
ولم تدّخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدّوام
(أمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل
مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.
فلم يبخل عليّ طيلة حياته
(والدي العزيز).

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في
مُساندتي
ومدّي بالمعلومات القيّمة...

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما
يملكون، وفي أصعدة كثيرة
أُقدّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان
إلى يوم الدين، وبعد .. فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح
لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً. ثم أشكر أولئك
الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي
مقدمتهم أستاذتي المشرفة على الرسالة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال معرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة في دعم نموها الاقتصادي وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضع السائد في البلاد وإبراز أهميتها، من العوامل المهمة التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وإبراز أهمية وسبل تطوير وتنويع الواردات وتأثيرها على النمو الاقتصادي لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. أما بالنسبة للجانب العملي فسيتم اتباع النهج الكمي بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ووظائف الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 من أجل قياس الأثر والعلاقات بين متغيرات الدراسة. من خلال تأثير الواردات على النمو الاقتصادي 1990-2020، تم التوصل إلى قيمة الواردات ايجابا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. **الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، الواردات، نموذج اختبار الحدود ARDL.

Abstract

The study aims to analyze and estimate the impact of imports on economic growth by knowing the importance of the country's foreign trade to support its economic growth and highlighting the importance of economic growth as an indicator that reflects the prevailing situation of the country and highlighting the most Important factors that affect economic growth rates and highlighting the importance and ways of developing and diversifying imports and their impact on economic growth to address this research. We relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework Foreign trade and economic growth.

As for the practical side, the quantitative approach will be followed by estimating the error correction model, and the immediate response functions using the Eviews7 program in order to measure the impact and the relationships between the study variables.

Through the impact of imports on economic growth from 1990- 2020, the value of imports positively on economic growth in the long term.

Key words: Economic growth, imports, ARDL Bound Testing Approach.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
-	<u>الإهداء</u>
-	<u>الشكر والعرفان</u>
-	<u>الملخص</u>
أ-د	المقدمة
46-06	الفصل الأول: الجانب النظري والدراسات السابقة
06	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية
07	المطلب الأول: عموميات التجارة الخارجية
07	الفرع الأول: ماهية التجارة الخارجية
13	المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية
14	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية
16	الفرع الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية
18	المطلب الثالث: الواردات
18	الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الواردات
20	الفرع الثاني: محددات الطلب على الواردات
25	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له
26	المطلب الأول: النمو الاقتصادي
26	الفرع الأول: تعاريف النمو الاقتصادي
26	الفرع الثاني: تمييز مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية

الفهرس

28	المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي
28	الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي
29	الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي
31	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي
40	المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية
40	المطلب الأول: الدراسات السابقة حول الجزائر
42	المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول البلدان العربية
43	المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول البلدان الأجنبية
45	خلاصة الفصل الأول
97-48	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الإقتصادي
48	تمهيد
49	المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها
49	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات
49	المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)
50	الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة
51	الفرع الثاني: أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي
53	المطلب الثالث: دراسة تحليلية حول الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
53	الفرع الأول: تطور قيمة الكلية للواردات خلال الفترة (1990-2020)

الفهرس

56	الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990 – 2020)
68	الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2020
77	المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة
77	المطلب الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
77	الفرع الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL)
78	الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج (ARDL)
78	المطلب الثاني: الاختبارات القبلية في نموذج (ARDL)
78	الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
80	الفرع الثاني: تحديد درجات الإبطاء المثلى وتقدير النموذج
82	المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ
82	الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج
84	الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test
85	الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM
86	المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية
86	المطلب الأول: صياغة النموذج القياس ي
86	الفرع الأول: الشكل الرياضي للنموذج
86	الفرع الثاني: الشكل القياس ي للنموذج
87	المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج واختبار صلاحيته واستقراره

الفهرس

87	الفرع الأول: نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية
89	الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج وتحديد درجات الابطاء
91	الفرع الثالث: نتائج إختبارات صلاحية واستقرار النموذج المقدر
94	المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ
94	الفرع الأول: نتائج إختبار الحدود
94	الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ
96	الفرع الثالث: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل
97	خاصة الفصل الثاني
101-99	الخاتمة
106-103	قائمة المصادر والمراجع
112-108	الملاحق

الصفحة	عنوان المخطط
27	المخطط رقم (01): تصورات آدم سميث للنمو الإقتصادي
28	المخطط رقم (02): تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي.
29	المخطط رقم (03): تصور نظرة روبيرت مالتوس للنمو الإقتصادي.

الصفحة	عنوان الشكل
17	الشكل رقم (01): دالة الواردات بالنسبة للدخل
18	الشكل رقم (02): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار
42	الشكل رقم (03): تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.
44	الشكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 - 2020)
47	الشكل رقم (05): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990-2020
48	الشكل رقم (06): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990-2020
50	الشكل رقم (07): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990-2020
51	الشكل رقم (08): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990-2020
53	الشكل رقم (09): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990-2020
54	الشكل رقم (10): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990 - 2020
55	الشكل رقم (11): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990-2020
56	الشكل رقم (12): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020
57	الشكل رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للفترة 1990-2020
58	الشكل رقم (14): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020
60	الشكل رقم (15): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغارية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 - 2020

الفهرس

61	الشكل رقم (16): الموردون العشر للجزائر سنة 2020
74	الشكل رقم (17): تحديد نموذج ARDL الأمثل
75	الشكل رقم (18): نتائج إختبار CUSUM Squares of CUSUM

الصفحة	عنوان الجدول
41	الجدول رقم (01): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
44	الجدول رقم (02): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 - 2020)
47	الجدول رقم (03): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990-2020
48	الجدول رقم (04): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990-2020
49	الجدول رقم (05): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990-2020
51	الجدول رقم (06): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990-2020
52	الجدول رقم (07): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990-2020
54	الجدول رقم (08): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990 - 2020
55	الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990-2020
56	الجدول رقم (10): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأور وبي للفترة 1990 - 2020
57	الجدول رقم (11): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للفترة 1990-2020
58	الجدول رقم (12): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020
59	الجدول رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغارية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 - 2020
61	الجدول رقم (14): الموردون العشر للجزائر سنة 2020

الفهرس

70	الجدول رقم (15): نتائج اختبارات الاستقررية عند المست وى (ADF)
71	الجدول رقم (16): نتائج اختبارات الاستقررية عند المست وى (PP)
71	الجدول رقم (17): نتائج اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول (ADF)
72	الجدول رقم (18): نتائج اختبارات الاستقررية عند الفرق الأول (PP)
73	الجدول رقم (19): تقدير نموذج ARDL
74	الجدول رقم (20): نتائج إختبار LM test
75	(: نتائج اختبار 21الجدول رقم) Heteroskedasticity Test
76	الجدول رقم (22): نتائج اختبار F-Bounds Test
77	الجدول رقم :23 نتائج اختبار ARDL Error Correction Regression
78	الجدول رقم (24): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج

المقدمة

المقدمة :

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى إليه جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتهما للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد ككل، فالنمو الاقتصادي في الوقت الحالي يعد من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية، إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، ولهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخل بين هذه الدول، والتي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية وقدم وسائلها وأساليبها، وأيضاً إلى النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى، ونظراً لأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وتعتبر التجارة الخارجية ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، كما أنها تعتبر كمحرك للنمو والتنمية وأيضاً كوسيط لنقل التطور الحضاري وإشاعة الابتكار وتوثيق الترابط الاجتماعي والاقتصادي وترجع أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف دول العالم إلى كون أي دولة مهما بلغ مستوى التطور فيها فإنها لا تستطيع أن تستغني عن بقية العالم.

والجزائر كباقي الدول بحاجة إلى إنتاج البلدان الأخرى وإلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على المواد. الضرورية مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول فيما بينها وتكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من القيام بمعاملات التبادل من استيراد وتصدير.

إذ يشكل جانب الاستيراد أي الواردات من السلع والخدمات جزءاً هاماً للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على المتطلبات التي لا يمكن إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى نذكر منها الواردات الاستهلاكية التي تخص بصفة أساسية المواد الغذائية، الواردات الإنتاجية مثل الآلات والمعدات.

وتعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

أولاً: إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره نجد أن من الضروري القيام بدراسة أحد المتغيرات الاقتصادية والمتمثل في الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية

التالية: ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تعريف الواردات وفيما تتمثل أهميتها؟
- ما هي طرق قياس النمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي وما نوع هذه العلاقة بينهما؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الرئيسية والجزئية التي تسعى إلى اختبارها وهي على النحو التالي:

- تؤثر الواردات بشكل ايجابي على النمو في الجزائر .
- توجد علاقة في الأجل القصي ر والطويل بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- هناك علاقة طردية بين النمو والواردات في الجزائر.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

الهدف من تناول هذا الموضوع ما يلي:

- إبراز أهمية الواردات في النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي .
- محاولة قياس أثر تطور الواردات على النمو الاقتصادي.
- معرفة العلاقة القائمة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

رابعاً: أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مكانة الواردات ودورها في النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك نظراً للدور الهام الذي تلعبه الواردات بتوفير سلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة.

خامسا: حدود الدراسة:

لمعالجة الإشكالية تم تحديد الإطار الزمني والمكاني التاليين:

- الحدود المكانية: خصت هذه الدراسة الجزائر وواقعها في الواردات والنمو الاقتصادي.
- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة التالية 1990 -2020.

سادسا: منهج الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك عند عرض الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية مع ابراز أهمية الواردات والنمو الاقتصادي وكذا مسح الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي لعرض واقع الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر إلى جانب استخدام المنهج الكمي لتحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية المحددة.

سابعا: مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث دوافع وأسباب لاختيار موضوع دراسته، من بين هذه الأسباب ما يلي:

- الرغبة في تحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- كون موضوع الواردات والنمو الاقتصادي من أهم المواضيع الحديثة التي تتم دراستها.
- الفضول المعرفي والتحليلي لاقتصاد الجزائر .
- السياسة الاقتصادية في الجزائر .

ثامنا: صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية وتضاربها.
- قلة المراجع المتعلقة بأحد المتغيرين والدراسات السابقة المتعلقة به.

تاسعا: هيكل البحث:

من اجل اكتمال الهدف وبلوغ الغاية من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين أساسيين، إذ تعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والذي تضمن ثلاث مباحث، أولهما كان حول التجارة الخارجية، بينما كان الثاني حول النمو الاقتصادي وأخيرا مسح الدراسات السابقة لهذا الموضوع مع إبراز القيمة المضافة لها. أما الفصل الثاني فقد غطى الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الدراسة التحليلية والقياسية، فتم في المبحث

الأول تحليل واقع الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر في حين تناول المبحث الثاني جانب النظري لنمذجة القياسية واختيار النموذج وفي المبحث الثالث تم تقدير النموذج. وفي الأخير خاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، وكذلك إثبات صحة الفرضيات من عدمها وتقديم توصيات تليها أفاق الدراسة.

الفصل الأول : الجانب النظري

و الدراسات السابقة

تمهيد:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، مما يجعلها الرابط بينها وبين البلدان الأخرى للتبادل التجاري، حيث تعتبر الواردات شقا مهما في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي شأنها شأن الصادرات، من حيث الأهمية حيث أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي.

ولإبراز هذه الأهمية تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بهذه المصطلحات ومسح للدراسات السابقة كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له .

المبحث الثالث: مسح الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية .

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

المطلب الأول: عموميات التجارة الخارجية:

تحتل التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي الدولي، بحيث يروج عدد من المفكرين بأن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: ماهية التجارة الخارجية:

إن الإحاطة بماهية التجارة الخارجية تتطلب التعرض لمفهوم التجارة الخارجية، أهمية التجارة الخارجية مع دراسة الآثار الناتجة عن التبادل التجاري.

1. مفهوم التجارة الخارجية:

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي¹ الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة؛ أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.² لكن يختلف الكثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية، وذلك للتباين في مضمونها والصور التي تتألف منها؛ وننوه إلى أن البعض يفرق بين مصطلح التجارة الدولية ومصطلح التجارة الخارجية، حيث يشير مصطلح التجارة الخارجية إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى، بينما الثاني يشير إلى نظرية شمولية بمعنى مجمل العلاقات التي تنمو بين دول العالم.

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 131
² رشاد العصار وآخرون (2000)، التجارة الخارجية، (الطبعة الأولى)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 12.

أما المفهوم العام للتجارة الخارجية¹ هو أن المعاملات التجارية في صورها الثلاثة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون على وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. وفي هذا المفهوم العام نفرق بين مفهوم التجارة الخارجية بمعناها الضيق وبمعناها الواسع، فالأول يعني كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين الثاني يبقى على الأول ويضيف حركة الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية أي انتقال الأفراد بين الدول وحركة رؤوس الأموال. وتعتبر التجارة الخارجية عن انتقال سلع مادية عبر الحدود السياسية؛ إما داخلة إليها وتسمى واردات أو خارجة منها وتسمى الصادرات، كما تأخذ شكل خدمات وهي الأمور غير المنظورة كذلك رأس المال الذي ينتقل إما على شكل استثمار حقيقي مباشر أو على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى لمقابلة استثمار حقيقي جديد أو لتسوية مدفوعات ناشئة عن التبادل التجاري. يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة.

2. أهمية التجارة الخارجية:

في الواقع أن كل دولة لا تستطيع إنتاج كل ما تحتاجه، كما لا يمكنها إنتاج القدر الكافي لحاجياتها إلا باستيراد المواد الأولية اللازمة لذلك ومنه القيام بالتبادل الدولي وتجارة الخارجية لتغطية عجزها عن سد بعض حاجاتها سواء كانت استهلاكية نهائية أو وسيطية. فالتجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، وهي تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك والاستثمار بشكل عام.² كما أنها تعتبر مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية

¹ سمير بنهام، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركيبية وأثرها في النمو الاقتصادي كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2000 ص 25

² السيد محمد أحمد السريتي مبادئ الاقتصاد الكلي | الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008 ص 11.

وما له من آثار على الميزان التجاري. وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى:

أ- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية¹ أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محليا.

ب- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا لكن بتكاليف مرتفعة نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محليا بل الأفضل استيرادها من الخارج.

ويمكن قياس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات وواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يسمى بمعامل التجارة الخارجية (E) ويسمى بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني.

$$E = \frac{X + M}{PIB} X 100 \quad (1) \dots\dots\dots$$

حيث: M: الواردات.

X: الصادرات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية. إلا أن هذه النسبة لا تدل في حد ذاتها على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، إذ يمكن لدولة متخلفة وأخرى متطورة أن تكون لها نفس النسبة، عموما نجد هذه النسبة كبيرة جدا في الدول النامية التي قد تلجأ إلى الاقتراض لتمويل إيراداتها. أي أن هذا لا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يعتمد على التجارة الخارجية، ويظهر ذلك بشكل واضح في مجال الاستثمارات التي تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية.

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون لنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص:27.

وهناك معيار آخر لقياس أهمية التجارة الخارجية لدولة معينة وهو نسبة قيمة الواردات إلى الدخل الوطني ويمكن صياغة هذا المعيار على النحو التالي:

$$\text{متوسط ميل الاستيراد} = \frac{\text{الواردات قيمة}}{\text{الدخل الوطني}}$$

وكلما زادت قيمة الواردات من سلع استهلاكية وإنتاجية لقيمة الدخل كلما دل ذلك اعتماد الحياة الاقتصادية في تلك الدول على الاستيراد من العالم الخارجي.

3. أسباب وأهداف قيام التجارة الخارجية:

3.1. أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية¹ قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة. إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً .
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالمياً.

¹ السيد محمد أحمد السريتي ،مرجع سابق ص13.

- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضاً اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.²

- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.

3.2. أهداف التجارة الخارجية:

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي:¹ الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.

- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.

- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن القيام بعمليات التصدير المهمة.

- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.

- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.

² نداء محمد الصوص. التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان الأردن، 2006 ص 72..
¹ شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية عمان-دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. 2015 ص

دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك .

- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

4. التخصص الدولي وقيام التجارة الخارجية:

يقوم التبادل أساساً على مبدأ التخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة معينة من السلع وتتبادلها مع غيرها من الدول، وترتبط ظاهرة التخصص بالتجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً.

4.1. أهمية التخصص الدولي:

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجياتها، ومن ناحية أخرى لولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة، ولما قامت التجارة الخارجية.¹

من الحقائق المسلم بها أنه مهما تكن طبيعة النظم السياسية للدول، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي لأنها لا تستطيع أن تعيش في معزل عن الدول الأخرى، إذ أن الدول لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها بتكاليف أقل وكفاءة أعلى، ثم تبادل الفائض منها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها هي داخل حدودها، أو يمكن أن تنتجها ولكن بكميات أقل من حاجياتها أو بتكاليف مرتفعة .

يعتبر التخصص الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية²، وبمعنى آخر فإن ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الخارجية. فوفقاً لنظرية التخصص التي نادى بها آدم سميث فإن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد وأتقنه فسترتفع درجة مهارته وتزيد بالتالي إنتاجيته ورفاهية الفرد، حيث دعا آدم سميث وأتباع المدرسة

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 27.

² محمد دياب. التجارة الدولية في عصر العولمة الإصدار (1). بيروت: دار المنهل اللبناني. 2010. ص 87.

الكلاسيكية بعده إلى الأخذ بها، ويؤدي التخصص بطبيعة الحال إلى قيام التبادل بين الأفراد، والتخصص الدولي يقوم على المبدأ نفسه، فإذا كان الفرد يستفيد من تخصصه ويرفع من مستوى رفاهيته، فلماذا لا تخصص دول في إنتاج أنواع معينة من السلع، ثم تقوم بمبادلة ما يفيض عن حاجاتها بسلع أخرى من دول أخرى.

4.2. العوامل المؤثرة في قيام التخصص الدولي:

يرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل وأهمها ما يلي:

الظروف الطبيعية: قد تؤدي الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي .

- **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** يعتبر هذا العامل مرتبطاً بطبيعة عناصر الإنتاج المتوفرة في الدولة بكثافة، حيث تقوم الدول بالتخصص في إنتاج السلع التي يستخدم في إنتاجها العنصر الإنتاجي المتوفر بكثافة .

- **تكاليف النقل:** يرتبط هذا العامل بمدى اتساع السوق للسلعة المنتجة، وكذلك بتكلفة الإنتاج، حيث أن قرب الإنتاج من مواقع الشحن يخفض تكلفة الإنتاج للسلعة وبالتالي يخفض فاتورة الصادرات.

- **توافر التكنولوجيا الحديثة:** المقصود هو أن الدولة لها السبق في استخدام التكنولوجيا الجديدة تصبح في وضع يسمح بإنتاج سلع وخدمات مرتفعة الكفاءة.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية:

تبحث نظريات التجارة الخارجية في دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي، وفي أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة، وكيفية تفاعل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتبادلة مع بعضها البعض، من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية المتعددة. من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي فسرت ظهور التجارة الخارجية من بينها:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

تسعى هذه النظرية إلى توضيح السبب الأساس ي لقيام التجارة الخارجية، بحيث أرجعت قيامها إلى ثلاثة أسباب هي: ¹

- أن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى؛
- أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع، في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها.
- أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

أولاً: نظرية الميزة المطلقة (أدام سميث):

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول ادام سميث (Adam Smith) في كتابه المعروف ثروة الأمم، الذي صدر عام 1776، حيث استخدم ادام سميث مفهوم الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة، وتقوم هذه النظرية على أن السبب الأساس ي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بينها في إنتاج السلع المختلفة، وذلك بافتراض وجود: المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي وتمائل الأذواق. ¹ اعتقد سميث أن ظروف الحرية الاقتصادية هي الأكثر ملائمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب وقدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

- **مفهوم الميزة المطلقة:** تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى. ويتحقق ذلك عن طريق: ²
- قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى؛
- كون إنتاجية الفدان من سلعة ما، في دولة ما، أكبر من غيرها من الدول الأخرى.
- قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما، باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 28.

¹ سعيد النجار. تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر. (1973). ص 123.

² عبد الخالق جودة الاقتصاد الدولي (الإصدار 04). القاهرة: دار النهضة العربية. . 1992 ص 18.

ثانيا: نظرية المزايا النسبية (دفيد ريكاردو)

قدم دفيد ريكاردو (David Ricardo) هذه النظرية في كتابه نماذج الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1817، وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل (Jon Stuart Mill)، رغم أن هذه النظرية قد وضعت منذ أكثر من 190 عاما، إلا أنها مازالت تثرى بالمساهمات العلمية المتتالية عليها، ومازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير قيام التجارة الخارجية.

تعتمد هذه النظرية على عدة فرضيات أساسية هي:

- المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية والخارجية.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

كانت نتائج التحليل الاقتصادية لدفيد ريكاردو تتمثل في أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق على النحو الذي قدمه لنا أدام سميث، ولقد عرض ريكاردو الفكرة الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة بمصطلح "نظرية النفقات النسبية"، والتي يطلق عليها أحيانا مصطلح "نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية"، وتعتبر هذه النظرية بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.¹

ثالثا: نظرية نسب عوامل الإنتاج: تتلخص أهم أفكار هذه النظرية في:

- الاختلاف في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول يكون على أساس ما يتوفر لديها من كل عنصر إنتاجي، أي من حيث وفرته أو ندرته، لأن ذلك يؤثر على سعره وعلى كمية ما ينتجه من سلعة؛
- يصدر البلد السلعة التي يستخدم في إنتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي المتوفر لديها (الرخيص)، ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها كميات أكبر من العامل الإنتاجي

¹ سعيد النجار. تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى التقليديين. مرجع سابق ص 147.

النادر لديها، فالتبادل التجاري بين الدول حسب هذا المنطق يحصل بسبب التوزيع غير المتساوي للموارد بين الدول، مع إنتاج يتطلب نسبا مختلفة من عوامل الإنتاج.²

رابعاً: نظرية دورة حياة المنتج:

بموجب هذه النظرية تمر السلع بأربعة مراحل في دورة حياتها هي: الظهور، النمو، النضوج، الانحدار، وبموجبها تضع الشركات خطط وبرامج تحركاتها في المستقبل، ففي مرحلة الظهور تشهد الشركة تفوقاً في تكنولوجيا السلعة المنتجة، والاستفادة من مردوديات الحجم الكبير للإنتاج، وبعد انتشار السلعة وتكنولوجياها تصبح متاحة لمن يطلبها، ولكي تحافظ على حصتها في السوق تضطر إلى دخول أسواق أبعد متحملة تكاليف نقلها ورسوم وضرائب وإجراءات دخول تلك الأسواق، مما يفقدها ما تتمتع به من مزايا، فتدخل مرحلة الانحدار بسبب شدة المنافسة، مما يدفعها إما إلى الانسحاب أو التكيف تبعاً لظروف كل سوق تدخله. وتوضح هذه النظرية مراحل انتقال المنتجات والابتكارات الجديدة، من الدولة الأم، إلى الدولة المتقدمة ثم إلى الدول النامية.¹

الفرع الثاني: النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

تعد نظرية هيكشر وأولين (Ohlin و Heckscher) امتداداً لنظرية النفقات النسبية، ذلك لأن هذه الأخيرة فسرت قيام التجارة الخارجية، وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، ومن هنا نقول أن هذه النظرية تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها. تتمثل أهم الأفكار التي جاءت بها فيما يلي:

- الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع، والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها، وبالتالي ستستورد الدولة هذه السلعة من الخارج؛² اعتبر هيكشر أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول مرتبط باختلاف إنتاجها؛ عند قيام

² أحمد محمد كامل. واقع التجارة العربية البنينة و افاق تطويرها. ، جامعة تشرين-سوريا، كلية الاقتصاد. 2001 ص81

¹ أحمد محمد كامل. واقع التجارة العربية . 2001 ص232.

² عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. العلاقات الاقتصادية الدولية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة. 2005 ص146-147.

التجارة فان صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول، وذلك لأن تكلفة إنتاجها منخفضة وبالتالي أسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى، أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل الإنتاج غير الموجودة كليا، أو تعاني فيها الدولة من عجز نسبي، وبالتالي فان السبب الأساس ي لقيام التبادل الخارجي بين دولتين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا. تفرعت نظرية هيكشر وأولين إلى النظريات التالية:

أولا: نظرية هبات عناصر الإنتاج:

حسب هذه النظرية كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج بدرجة كبيرة إلى عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا، وبالتالي فان عنصر الإنتاج هذا يعتبر الأرخص نسبيا، وتستورد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر نسبيا والذي يتميز بارتفاع سعره النسبي.

ثانيا: نظرية ستولبر - سامويلسون:

درست النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد أثبتت أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع، سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة، وبالتالي فان ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها.

ثالثا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج (سامويلسون):

في عام 1984 توصل سامويلسون (Samuelson) إلى ما أطلق عليه الاقتصاديون نظرية (هيكشر-أولين - سامويلسون) ¹في تعادل أسعار عوامل الإنتاج بين الدول، ووفقا لهذه النظرية فإن الوفرة في عوامل الإنتاج تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إلى معادلة الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول.

رابعا: نظرية جون هيكس:

درس جون هيكس (John Hicks) عام 1953 أثر التقدم التكنولوجي على التجارة الدولية، ففي حالة وجود دولتين يتصف اقتصاد الدولة الأولى بالنمو والدولة الثانية بالسكون، استنتج

¹ أحمد محمد كامل. واقع التجارة العربية. مرجع سابق. ص 237.

عندها هيكس أن التقدم العلمي في الدولة ذات الاقتصاد النامي، يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بشروط التجارة الدولية فيها، خصوصا إذا تحقق هذا التقدم في صناعاتها التصديرية، كما يمكن أن يؤدي إلى تحقيقها لمكاسب في شروط التبادل الخارجي، إذا اتجه هذا التقدم إلى صناعاتها المنافسة للواردات.

المطلب الثالث: الواردات:

إن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات إنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها لها ظروفها الطبيعية والاقتصادية، وكل ما تنتجه يتم تبادله بفائض منتجات دول أخرى، لا تستطيع الأخيرة أن تنتجها داخل حدودها، حتى وإن استطاعت ذلك فإن لها تكلفة كبيرة للغاية، في هذه الحالات يصبح الاستيراد من الخارج أفضل.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الواردات:

تختلف تعريف الواردات عند علماء الاقتصاد كل حسب منظوره وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به وأيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف إحتياجاتها لأنواع لها لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها.

أولا: تعريف الواردات:

- **التعريف الأول:** "الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج".¹

- **التعريف الثاني:** "تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن و زيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية.

- **التعريف الثالث:** "الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجا ب ثم شراءها منهم".² حيث يمكننا القول إن الواردات تمثل جميع السلع والخدمات المنتجة

¹ سعيد عبد العزيز عثمان. مقدمة في الاقتصاد العام. الجزائر: عالم الكتاب للنشر والتوزيع، 2004، صفحة 45
² خالد محمد السواحي التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها (الإصدار 1). الأردن: عالم الكتاب للنشر والتوزيع، 2009، صفحة 25.

في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية .

ثانيا: دالة الواردات:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيري الدخل والأسعار يعتبران محددين رئيسيين في دوال الطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية: ¹

$$M_t = f(Y_t, P_t^m, P_t^d) \quad (1)$$

- حيث: M_t : الطلب على الواردات الكلية في السنة.

- Y_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة .

- P_t^m : اسعار الواردات في السنة.

- P_t^d : اسعار السلع المنتجة محليا في السنة.

وتفيد هذه المعادلة أن التغيرات في قيمة الواردات يفسرها الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا .

وعليه يمكن كتابة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط هما الدخل والأسعار النسبية، على الشكل التالي:

$$M_t = f\left(Y_t, \frac{P_t^m}{P_t^d}\right) \quad (2)$$

وتعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت

محددات الطلب على واردات مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعار النسبية وذلك بعد تثبيت الدخل، فحسب نظرية الطلب، نلاحظ إن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى خفض الطلب عليها بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات.

¹ كلثوم صافي. اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات ، جامعة وهران، الجزائر. 2014 ص 66-67.

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية:

$$M_t = f(Y_t, P_t, Z_t, U_t) \dots (3)$$

باعتبار أن: (U_t) يعبر عن حد الخطأ للقياس والتحديد، و (Z_t) المحددات التفسيرية الإضافية (حصيلة الصادرات، عدد السكان، حجم التمويل وموجودات الدولة من النقد الأجنبي، معدل الحماية، معدل التضخم ومعدل سعر الصرف) .

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني، وهي علاقة طردية إذا زاد الدخل تزداد الواردات¹ وذلك حسب المعادلة التالية:

$$M = M_0 + my \dots (4)$$

- حيث: M : تمثل الواردات. M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل.
- m : الميل الحدي للاستيراد y : الدخل الوطني.

الميل الحدي للاستيراد: هو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل. وهو يعرف بالمعادلة التالية:

$$m = dm/dy \dots (5)$$

الفرع الثاني: محددات الطلب على الواردات:

يقصد بها: مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة. وتتمثل فيما يلي:²

أولاً: العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على إجمالي الكمية المطلوبة من الواردات وتشمل كلا من:
1. الدخل: يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وفقاً للنظرية التقليدية، التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محلياً، كما هو مبين في الصيغة التالية:

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق ص 132.

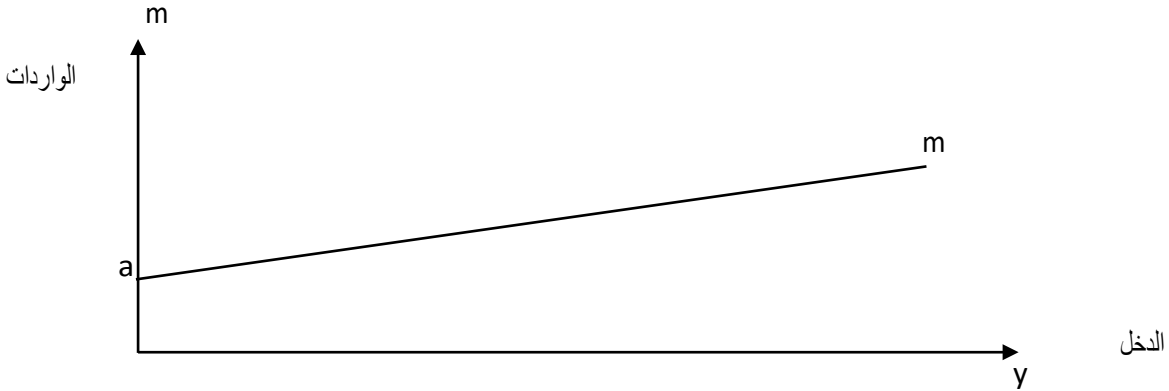
² كروشة إيمان. محددات دالة الطلب على الواردات دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد الدولي. مستغانم، جامعة مستغانم، الجزائر. 2009. ص 17-18-19.

(6)

$$M=f\left(\frac{P_m Y}{P_y, P_y}\right)$$

- بحيث: (M): تمثل حجم الواردات.
- (Py): أسعار السلع المنتجة محليا .
- (Pm): أسعار الواردات.
- (Y) : الدخل النقدي المحلي.

الشكل رقم (01): دالة الواردات بالنسبة للدخل¹



المصدر: كروشة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص: 19

نلاحظ من خلال الشكل (01): إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، وتعليل ذلك هو أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد .

وعلى خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل والطلب على الواردات عكسية، إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

2. الأسعار: أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعطل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب:²

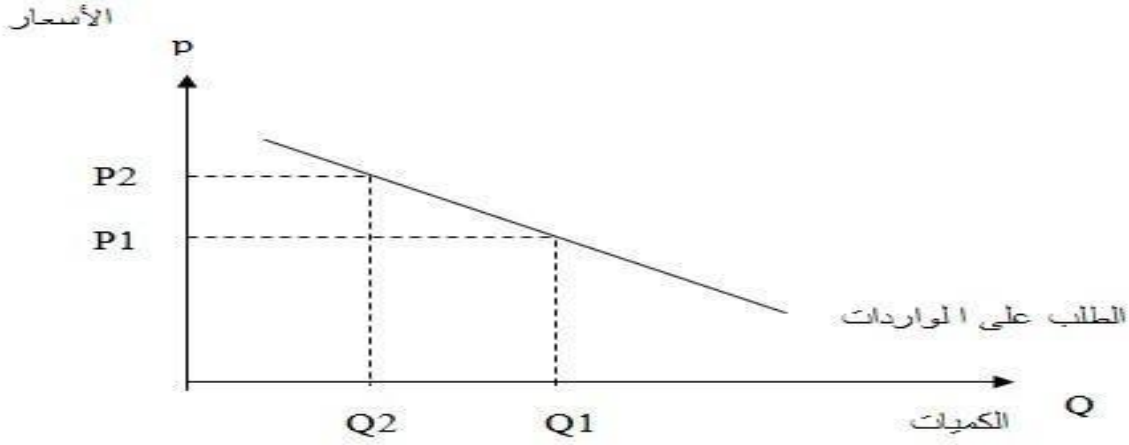
- أثر الإحلال في الاستهلاك: أي انتقال الطلب إلى البدائل المحلية .
- أثر الدخل: حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

¹ كروشة إيمان، مرجع سابق ذكره، ص:19.

² مدياني محمد، مرجع سابق ذكره، ص:25.

- أثر الإنتاج: أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي .

الشكل رقم (02): الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار¹



المصدر: مدياني محمد، مرجع سابق ذكره، ص: 25

3. الصادرات: يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبيين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية. أما الجانب الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام و سلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية تحتاج عادة إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية.²

4. سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف الحقيقي عكسيا على الطلب على الواردات، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات، وبالتالي تتخفض قيمتها الكلية .

5. احتياطات الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيس لتمويل الواردات.

¹ مدياني محمد، مرجع سابق ذكره، ص: 25.

² كلثوم صافي. اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات. ص 68 .

ثانياً: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات، والتي نذكر من أهمها: التغيرات الديموغرافية، التنمية الاقتصادية، هيكل الحماية الجمركية وسياسات توزيع الدخل.

1- التغيرات الديموغرافية:

تعتبر الزيادة الديموغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني وبمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة فإن الأمر سيطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب .

2- التنمية الاقتصادية:

يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية وخاصة في الدول النامية إلى تزايد الحاجة إلى السلع الاستثمارية، والتي غالباً ما يتم استيرادها من الخارج، وبذلك يزداد الإنفاق على الواردات من السلع الاستثمارية فتزداد أهميتها النسبية في إجمالي الإنفاق على الواردات، كذلك فإن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي على إقامة مشاريع استثمارية وخدمية، مما يرتب عنه زيادة في دخول الأفراد خلال فترات زمنية وجيزة تنعكس أثارها في مجال الإنفاق الاستهلاكي، فتحدث تغيرات في نمط وسلوك استهلاك الأفراد.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها إمكانيات إنتاجية محدودة، وبالتالي يستلزم التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي.¹

وعلى العكس فإن استصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد فتقل أهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

¹ محمود رضا فتح الله. اقتصاديات الطلب على الواردات (الإصدار 1). القاهرة: دار النهضة العربية. 2005. ص 28.

3- هيكل الحماية الجمركية:

قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة ، والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

4- سياسة توزيع الدخل:

تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى. فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودية الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة و السلع الرفاهية.¹

ثالثاً: العوامل المؤثرة على التركيب الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، منها التكتلات الاقتصادية، تكاليف النقل، والميزات النسبية والتنافسية للدول، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها العادات والأنماط الشرائية للبلد المستورد والمناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها.

1- التكتلات الاقتصادية:

تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية حيث تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهم سياستها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقاتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة ستترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

2- تكاليف النقل:

¹ محمود رضا فتح الله، 2005، مرجع سابق، صفحة 21.

من المعلوم أن تكلفة النقل من الدول المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملاً هاماً في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات. وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سبباً رئيسياً في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.²

3- الميزات النسبية والتنافسية للدول:

الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث تخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية كباقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع المختلفة، كما تعبر الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها ولا شك في أن الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة أو بميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.¹

وفي خلاصة هذا القول تعتبر التجارة الخارجية ضرورة حيوية لجميع البلدان دون استثناء خاصة مع التطور التكنولوجي والاتصالات والنقل في العالم، فالتجارة الخارجية تساهم في الدخل الوطني والنتائج المحلي الإجمالي، وتسمح بالتخصص وبالتالي الكفاءة في استخدام المواد الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وكل هذا يساهم في النمو والنتائج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له:

اهتم عدد كبير من الباحثين في دراستهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي ومدى فعالية والعوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش ولقد أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة تشكل المحور الرئيس لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي يستمد أهميته من أن النمو يمثل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة ومراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي.

² مدياني محمد، مرجع سابق ذكره، ص: 25.

¹ مدياني محمد، مرجع سابق ذكره، ص: 25.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أكبر القضايا التي اهتم بها الاقتصاديين حول العالم في تحليلهم للاقتصاد الكلي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

- **التعريف الأول:** حيث نقصد بالنمو الاقتصادي " زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد." ¹
- **التعريف الثاني:** "هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".
- **التعريف الثالث:** هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل" ¹

وبصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المتتالية في الفترة الطويلة للكميات المعبرة عنها بحيث هذا التابع يضمن تعديلات في الهياكل الاقتصادية .

الفرع الثاني: تمييز مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية:

إنّ الخلافية الموجودة حول مفهوم النمو الاقتصادي ما انعكس على هذا المفهوم ما جعله من المفاهيم

الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت تعريفها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى القريبة منه كالتنمية الاقتصادية .

يجب علينا أن نفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه. هذان المصطلحان استخدمتا كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية

الأولى، فكلاهما يشير إلى معدّل زيادة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة.² حيث تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لان النمو الاقتصادي يعد أمراً ضرورياً لإحداث تنمية اقتصادية وإن كان غير كافٍ بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو

¹ أشواق بن قدور. تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2007. ص 41.

¹ أحمد خالد فرحان المشهدان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد. عمان_الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع. 2013. ص 63.

² مدحت القرشي ي. التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر. 2007 ، ص 54.

الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية .

فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... إلخ بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي وحصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وفي التشريعات والأنظمة.

ورغم ذلك يفرق الاقتصادي بين النمو والتنمية وذلك عدة جوانب منها: ¹

يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة أما. مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدماً .

- يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة للتنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجرى مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.

- التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.

- لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

¹ حسين عبد الحميد، و احمد رشوان. "التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا". مصر : مؤسسة شباب الجامعة.رشوان ، 2009،ص 122.

- يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي لمعدلات سريعة، وذلك إذ كان هذا النمو مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.

ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن محتوى اجتماعيا أيضا.

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي:

بعد التعرف على أهم مفاهيم النمو الاقتصادي جاء الدور للتطرق لمعرفة محددات وكذا مقاييس النمو الاقتصادي، لتسهل علينا معرفة المتغيرات التي تؤثر فيه.

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي: ¹
اليد العاملة:

إن ال زيادة في عدد السكان يؤدي إلى زيادة في حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، كلما أثرت إنتاجية العمل، على معدل النمو الاقتصادي بالزيادة.

1. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل وفرة المعادن والمياه إلى غير ذلك فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية هذه الموارد لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن أن يكتشف أو تتطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل.

¹ أمال حاجي. أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية - 1970 / 2013 - . مذكرة لنيل شهادة ماستير أكاديمي علوم إقتصادية،. أم البواقي، جامعة أم البواقي، الجزائر. 2015 / 2014.ص.16.

2. تراكم رأس المال:

لا بد للمجتمع أن يضحى بجزء من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأس مالية مثل المعامل طرق المواصلات، الجسور، الجامعات، المستشفيات، إلى غير ذلك. وإن كلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به المجتمع من أجل الإدخار لغرض تراكم.

3. التقدم التقني:

الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية كل من رأس المال والعمل مع مرور الزمن والواقع أن التقدم التقني يؤدي إلى استخدام بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل استخدام موارد أولية مكان مواد أولية أخرى مما يخفض تكاليف الإنتاج. كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات المعرفة وصنع منتجات جديدة لم تكن معروفة من قبل وفي هذه الأحوال يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع الزمن.¹

الفرع الثاني: مقياس النمو الاقتصادي:

لمعرفة المقاييس المتعلقة بالنمو وذلك لصياغة السياسات والخطط، أو لأجل تحديد الأهداف وتقييم النتائج، من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فإنه القيام بقياسها وتحليلها سنقوم بالتعرف على المعايير والمقاييس الخاصة بالنمو الاقتصادي من خلال ما سيأتي:² تتمثل في ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي:

- أولاً: المعايير الاقتصادية.

- ثانياً: المعايير الهيكلية.

- ثالثاً: المعايير الاجتماعية.

أولاً: المعايير الاقتصادية:

يمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من الكتلة الاجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب ومن أبرز المؤشرات الرئيسية ما يلي:

¹ أحمد الأشقر. الاقتصاد الكلي (الإصدار 1). دار وائل للنشر. 2002، ص124.

² محمد ناجي حسن خليفة. "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم" (الإصدار 1). مصر: دار القاهرة. 2001، ص122.

- **الدخل الوطني الكلي:** اقترح العالم Mead هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يلقى القبول عند الاقتصاديين لأن زيادة الدخل الكلي أو نقصانه قد يؤديان إلى نتائج إيجابية أو سلبية حيث:
 - إذا كانت أقل من معدل السكان فهي لا تعني شيئاً .
 - كما أن نقصانه بقدر صغير لا يعني تخلفاً اقتصادياً .
 - **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** من خلال هذا المقياس يرى بعض الاقتصاديين إن قياس النمو يتم على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خاصة لتلك الدول التي بها موارد كامنة.
 - **متوسط نصيب الفرد:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان .
- يعتقد Kindeleberger Charles في هذا الشأن أن اهتمام التنمية يجب أن يكون للإنتاجية وليس لمستوى المعيشة، أما باقي الاقتصاديين فهم متمسكون بهذا المعيار (متوسط نصيب الفرد من الدخل) لكون الهدف الاسمي للتنمية هو رفع المستوى المعيشي .

حيث:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) 100

= معدل النمو

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متساويتين، وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.¹

ثانياً: المعايير الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان ومقياساً لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، وكان الهدف منها هو معالجة النقائص الاقتصادية من خلال المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الواقع والتغيرات الاجتماعية، والتي نجد من أهمها المعايير الصحية ومعيار دليل التنمية البشرية².

¹ محمد ناجي حسن خليفة. "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، مرجع سابق، ص 124.

² أحمد الأشقر. الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 131.

- **المعايير الصحية:** حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد المواليد وعدد الوفيات التي يحدد من خلالها عدد السكان في البلد.
- **المعايير التعليمية:** تبحث في أهمية التعليم والتك وين، وأثره الواضح على الإنتاج، وقد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها وشروط الحياة لسكانها بالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن أن تحققها. ألا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي وبالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة، توقع الحياة وإزالة الأمية.
- **دليل التنمية البشرية:** يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعني بها الاقتصاديون وصانعو القرارات السياسية في البلدان فمن الكتابات المبكرة في هذا المجال نجد كتابات آرثر لويس الذي تقيم النمو على أساس أنه ذا أولوية كبرى بسبب دوره كأداة للارتقاء بالتنمية البشرية، وكنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق.

ثالثاً: المعايير الهيكلية:

- تعتبر هذه المعايير من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ومن أهم مؤشرات نجد الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي، والأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات، ونسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- ومنه بعد فهم النمو اتضح أن عمليتي النمو والتنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهر اقتصادية فقط بل المعنى غير المحدود يجب أن يشمل ما هو أكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي والمالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير الاقتصادية.
- المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي أولاً: نظريات النمو حسب الكلاسيك:**
- تتضمن نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، بالإضافة إلى آراء كل جون ستيوارت ميل، وبذلك انصب بحثهم على جميع العامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو الاقتصادي وسنتطرق إلى هذه النظريات فيما يلي:

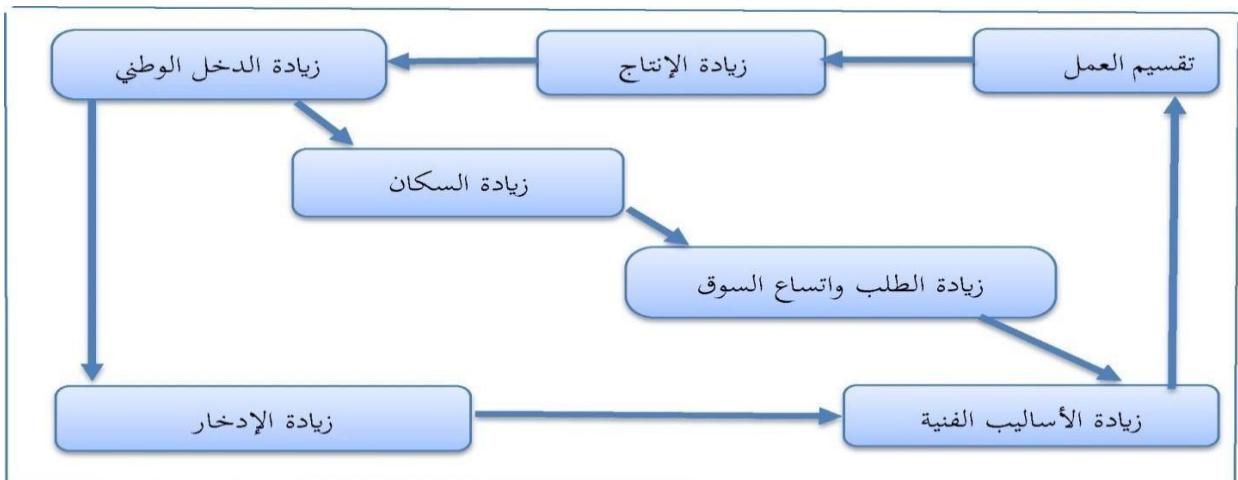
1. نظرية آدم سميث: Adam smithus:

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الإقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الإقتصادي بصورة خاصة، حيث كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه وتقف في طريقه ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وأن العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ثروة الأمة. حيث أنه توجد عدة مزايا لتقسيم العمل تتمثل أهمها فيما يلي:¹

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

كما يؤكد سميث حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويتوقف التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم وبالرجوع إلى القواعد الثلاثة نقول أنها تشكل فيما بينها حلقة، فزيادة الدخل يؤدي إلى تزايد الادخار والاستثمار وهذا يؤدي إلى توسع حجم السوق في ظل تقسيم أكبر للعمل، وهذا يؤدي إلى نمو الدخل غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية، أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية، وهذا يحدث عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي تسمح لنا بالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، بالإضافة إلى موقع ومناخ الدولة بالنسبة للدول الأخرى.¹

في رأي آدم سميث، العامل الذي يوقف عملية النمو هو ندرة الموارد الطبيعية فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان فإنه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية وتتناقص معدلات المدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال، حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد² ويعتبر سميث أن سر التقدم الاقتصادي هو



ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات. والشكل التالي يوضح بإختصار تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي:

المخطط رقم (01): تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي الق ريش ي، مقدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، ص61.

2. نظرية دافيد ريكاردو:

قام دافيد ريكاردو بتوضيح ظهور وانتشار الركود في كافة الاقتصاديات بالاستناد إلى أفكار آدم سميث، فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية.¹ ويعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هم الرأسماليون، والعمال الزراعيون، وملاك الأراضي:

- **الرأسماليون:** يلعبون دوراً رئيسياً في عملية التنمية وفي النمو الاقتصادي، يتمثل دورهم في توفير رأس المال الثابت للإنتاج، ويوفرون مستلزمات العمل ويدفعون أجور العمال وهدفهم هو البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الإنتاجية التي تحقق أعلى ربح ممكن وكذلك إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل تكوين رأس المال والتوسيع فيه.

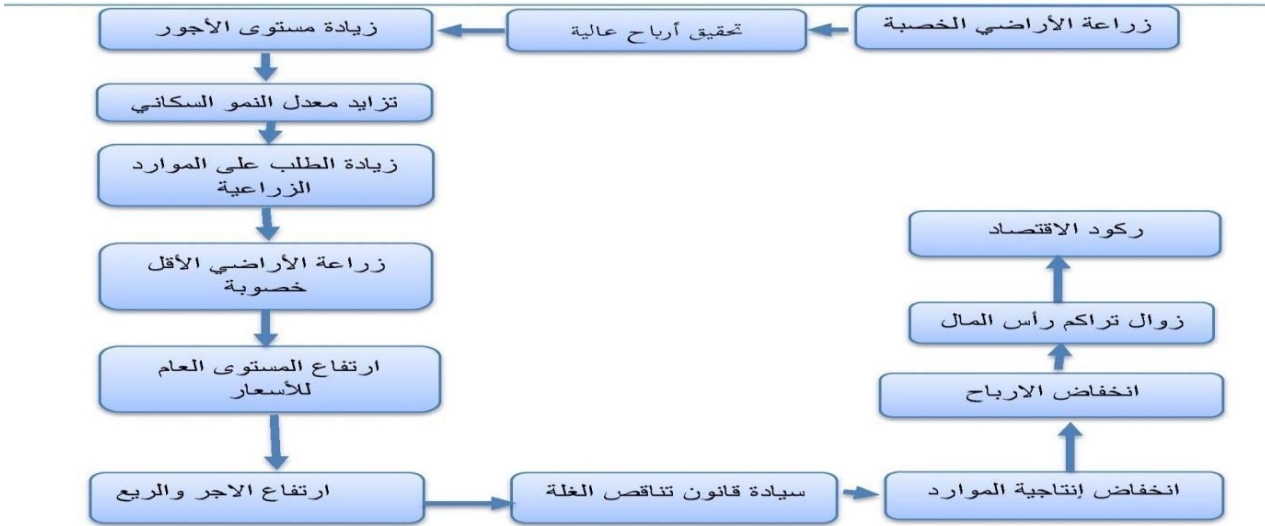
- **العمال:** يمثلون المجموعة الكبرى من السكان ويعتمدون على الأجور، ويتقرر تبعاً لمستوى الأجر، ويرى ريكاردو بأن زيادة الأجور يؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل من خلال تحسن مستوى الغذاء والصحة مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.

- **ملاك الأرض:** وهم الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة، ويتقاضون الربح في مقابل استخدامها فالأراضي الخصبة تصبح نادرة وهذا بتزايد السكان وتكوين رأس المال، فيدفع بالعمال إلى استخدام أراضي أقل خصوبة، ونتيجة لتنافس الرأسماليين على استخدام الأراضي

¹ محمد عبد العزيز عجمية، و مدحت العقاد. النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص169.

الأجود يستطيع أصحاب الأراضي التي تغل (تثمر) أن يحصلوا على ريع مقابل استخدام هذه الأرض ي.²

المخطط رقم (02): تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تريكي القرشي، مقدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، 1988، ص 79.

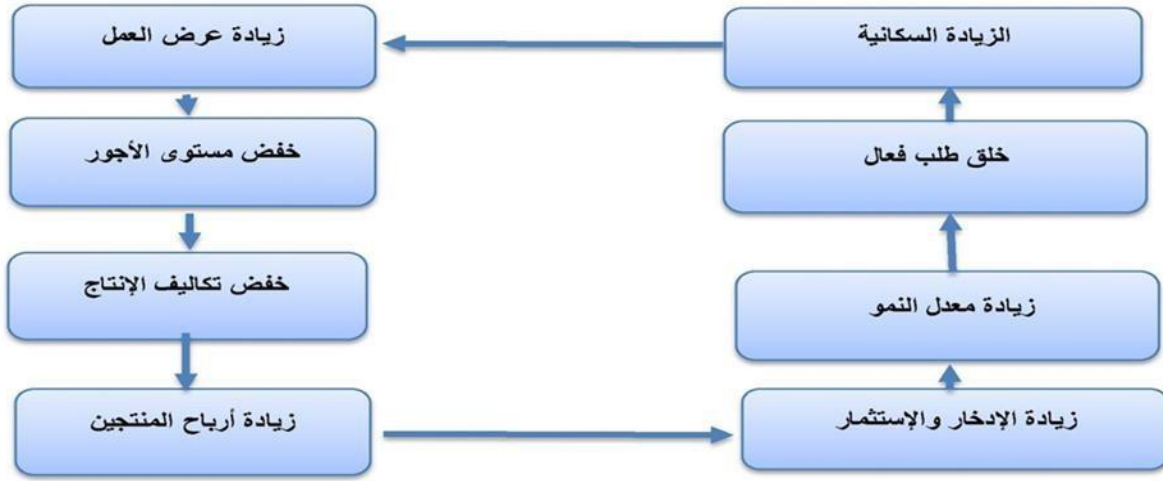
3. نظرية روبرت مالتوس:

يعتبر مالتوس الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض، حيث ركزت أفكاره على جانبيين هما، نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وفي هذا الخصوص نجد أن مالتوس لم يؤمن بقانون "المنافذ" وإنما رأى على العكس من منطوقه، أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد العرض ومن أجل ذلك نجد أن مالتوس يدافع عن طبقة ملاك الأراضي، لأن النمط الإنفاقي لهذه الطبقة يتجه بطبيعته إلى الاستهلاك ومن ثم فإن هذه الطبقة تزد من الطلب الفعلي.¹ ويمكن أن تختصر هذه النظرية من خلال الشكل التالي:

² علي العمري. تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 52.

¹ عادل أحمد حشيش . تاريخ الفكر الاقتصادي. دار وائل للنشر والتوزيع. 1999، ص 184.

المخطط رقم (03): تصور نظرة روبيرت مالتوس للنمو الإقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تريكي القرشي، مقدمة في الإقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، 1988، ص 85.

- تقييم النظرية الكلاسيكية:

اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي وساندوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة، ورغم ما توصلت إليه هذه النظرية إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات في معرض تقييم هذه النظرية ونجمل أهم هذه الانتقادات فيما يلي: ¹

- اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الادخار، لكن التجربة أثارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح له، ومنها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

- تعتبر الكلاسيك بأن الإدارات تتوجه كلها للاستثمارات.

¹ عائشة مسلم. اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر. 2006، 48.

- فشل النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي.

- فشل النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حالياً.

ثانياً: نظريات النمو حسب المدرسة الكينزية

تتمثل في النمو عند كينز ولقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1930-1939 بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الاهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي "كينز" الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار "كينز" في:¹

- ركز "كينز" اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيس للنمو.

- إعتبر "كينز" أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيورتها.

- يرى "كينز" بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما نص عليه "الكلاسيك". ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها لابد من حدوث زيادة الإنفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الاستثمار.

- يرى كينز بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائياً، على عكس المدرسة الكلاسيكية. ويعتقد بذلك

¹ سالم توفيق النجفي، محمد صالح تريكي القرشي، مقدمة في الإقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة العراق، 1988، ص 86.

بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني.

- يرى "كينز" أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل، ويتحقق ذلك عندما تتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ويرى كذلك بأن الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الاستثمار الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق ال زيادة في الاستثمار.

وسنتطرق إلى أشهر النماذج الكينزية على الإطلاق وهو نموذج "هارود دومار"¹.

نموذج هارود-دومار domar-Harrod:

لقد أولى هذا النموذج أهمية بالغة وبرز دوره في تفعيل حركة النمو، فحسب هارود ودومار فإن مشكلة الرأسمالية تتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقاً من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل واعتمدت هذه النظرية على عدد من الافتراضات أهمها:

- أن الاستثمار يعتمد على الدخل، وهو ثابت موجب مضروباً في التغير في الدخل. وهكذا فإذا زاد الدخل زاد الاستثمار.
- إن الادخار جزء ثابت من الدخل.
- يتضمن نموذج هارود-دومار المبسط الانفاق الحكومي أو قطع التجارة الخارجية. ويقترح النموذج أن تقوم السلطات المالية والنقدية باتخاذ السياسات الملائمة التي تؤدي إلى تعادل كل من الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى التعادل كل من معدل النمو المرغوب فيه والمعدل الطبيعي حتى يتجنب الاقتصاد المشاكل التي تآثر فيه سلباً.
- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

¹ سالم توفيق النجفي، محمد صالح تريكي القرشي مرجع سابق، ص88.

- قد تكون هناك انحرافات بين معدلات النمو المرغوبة ومعدلات النمو الفعلية، وقد يكون هذا الانحراف أكبر بكثير مما يفترضه نموذج هارود دومار مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الناتج القومي والعمالة على مستوى الاقتصاد القومي.
- إنتقد روبرت سولو وآخرون لأنه لا يسمح بإحلال عناصر الإنتاج وبالتالي، يشير النموذج إلى عدم مرونة إحلال عناصر الإنتاج وبالتالي عدم إمكانية تحقيق العمالة على مستوى الإقتصاد القومي.

بالإضافة إلى النموذج سنتطرق إلى نظرية شومبيتر

1. نظرية شومبيتر (1911-1939) chempeter :

يعد "جوزيف شومبيتر" مؤسس التحليل الاقتصادي الحركي الديناميكي، في حين لفت الانتباه إلى تطور المنظومة الاقتصادية وتقلباتها وإلى نمو الاقتصاد وتغيراته.¹

عرض النموذج:

تبنى "شومبيتر" فكرة أن النظام الاقتصادي عندما يكون في حالة توازن بين العرض والطلب، فإن رائد الأعمال هو الذي يكسر حالة التوازن المسيطرة على النظام الاقتصادي، وذلك من خلال ما يقدمه من ابتكارات جديدة وأساليب إنتاج حديثة، وأسواق جديدة، وهذا ما عبر عنه "شومبيتر" بمصطلح "التدمير الخلاق"، حيث يتمكن رائد الأعمال من كسر القيود والحوافز والركود السائد في الأنظمة الاقتصادية بما يطرحونه من ابتكارات وأساليب نظم جديدة فيتبعهم الآخرون فتحدث بذلك النقلة الاقتصادية الإيجابية.

ويمكن أن نلخص أفكار "شومبيتر" فيما يلي:

- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متناسقة تصاحبها فترات متعاقبة من الكساد قصيرة الأجل، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي تحدثها رواد الأعمال، والتي من شأنها زيادة الإنتاج.
- إمكانيات التجديد والابتكار، حيث أن الإبتكار يلعب دور أساسي في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الإبتكارات في التقدم التقني أو إكتشاف موارد جديدة أو

¹ أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة الملك سعود. 1999، ص118.

كليهما، خلق منتوجات جديدة، إدخال طريقة جديدة للإنتاج، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية، وأخيرا تشكيل نظام عمل جديد.

- ما يميز هذه النظرية عن غيرها هو إهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود إقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارت مستمرة من القوة العاملة والأرض وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الإقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقييم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.²

- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: أهم الانتقادات هي:

- عدم ملائمة نموذج "شومبيتر" للواقع الحالي، كون "شومبيتر" يعتبر عملية النمو تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها.

- الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

- إهمال "كينز"، أو عدم إهتمامه بمسألة خلق الاستثمار للطاقات الإنتاجية، حيث أن إهتمامه كان منصبا على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل ولرأس المال القائم.

- عدم تعرض "كينز" لحقيقة أن يتمخض الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وركز إهتمامه على الآثار الناتجة عن الاستثمار في مجال الطلب الكلي.

- عدم صحة فرضية ثبات الميل المتوسط للادخار في الأجل الطويل والمتوسط، وإن كانت صحيحة في الأجل القصير.¹

- نموذج سولو:

حصلت نظرية النمو الاقتصادي على بعد جديد وكان ذلك على يد روبرت سولو، فقد لاحظ أن خاصية التي جاء بها "هارود" القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف

² محمد البنا. التخطيط والتنمية الاقتصادية. المنوفية، جامعة المنوفية، مصر. 1992، ص143.

¹ صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص25.

الزائد عن الحد قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة، ولهذا إقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل، وقد قام "سولو" بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول فيها بناء نموذج للنمو على المدى الطويل.

حيادية وفق "سولو" أي أن التقدم التقني يؤدي إلى زيادة فعالية عنصر رأس المال فقط.²

- **إفتراضات النموذج:**

- لما تتضاعف كمية العمل أو عنصر رأس المال بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة كمية إنتاج بنفس الكمية.
- اقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث يتم استغلال الأرباح الناجمة عن التخصص بشكل كامل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية:

سننطلق في هذا المبحث الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع أثر الواردات على النمو الاقتصادي، وهي كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول الجزائر:

حظيت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين، فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات حول العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر .

□ **الدراسة الأولى:**

- تسابت عبد الرحمن، سنة (2014)، تحديد أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2010).

إشكالية الدراسة: - ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2010/1990؟
أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مكانة ودور الواردات في النمو الاقتصادي والدفع بعجلة التنمية.

² م محمد ناجي حسن خليفة. "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، مرجع سابق، ص 136.

منهج الدراسة: نموذج تصحيح الخطأ.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى وجود التأثير ايجابي لكل من الواردات من المواد الغذائية والمواد الخامة والتجهيزات الصناعية على النمو الاقتصادي.

□ الدراسة الثانية:

- عبد الغفار غطاس وآخرون، سنة (2015)، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011).

إشكالية الدراسة: - ما مدى أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2011-1980)؟

أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الانفتاح التجاري وتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة: استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي.

□ الدراسة الثالثة:

- سهام بوداب وسامي بن جدو سنة (2021)، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، ومن خلال استخدام تقنية قياسية في التحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ (VECM).

إشكالية الدراسة: - ما مدى أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2018-1980)؟ أهداف وأهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في قياس أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة: استخدام طريقة التكامل المشترك وتصحيح الخطأ (VECM).

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تصنيفات الواردات والنمو الاقتصادي وان علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي باستثناء الواردات الرأسمالية وان تأثير كان ممثلا ضعيفا على طول الفترة.

□ الدراسة الرابعة:

- مداني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة 2006/1970، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009/2008. إشكالية الدراسة: - ماهي أهم العوامل المؤثرة في حجم الواردات في الجزائر. أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل محددات الطلب على الواردات. منهج الدراسة: استخدام المنهج الوصفي التحليلي. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى تأثير الطلب على الواردات بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة.

□ الدراسة الخامسة:

- صالح اويابة، سنة (2019)، دراسة الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. إشكالية الدراسة: العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. أهداف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات.

منهج الدراسة: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL).

نتائج الدراسة: أوضحت النتائج وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والواردات من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، في حين توجد علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون الصادرات.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول البلدان العربية:

- دراسة الطاهر علي دابة، العلاقة بين الواردات والنتاج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2013)، سنة (2015).

إشكالية الدراسة: أثر الناتج المحلي على الواردات.

أهداف وأهمية الدراسة: هدفت الى تحليل من خلال تم توصل إلى أن هناك العلاقة موجبة بين الواردات و الناتج المحلي الإجمالي وتأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الواردات.

منهج الدراسة: استخدام نموذج كويك ونموذج الانحدار البسيط.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة حول البلدان الأجنبية:

□ الدراسة الأولى:

- دراسة (Nanthhakumar loganth،Mohdfahmi Ghazali) ، (سنة 2011)، معرفة التأثير الاستيراد على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال المدة (1970-2007).

إشكالية الدراسة: مامدى تأثير الاستيراد على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال المدة (1970-2007)

أهداف وأهمية الدراسة: الأخير توصلت الدراسة على عدم وجود تكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والاستيراد؟، وتوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستيراد، وان هذا الأخير يمكن أن يساهم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي والعكس الصحيح.

منهج الدراسة: استخدام التكامل المشترك الثنائي وتحليل السببية.

□ الدراسة الثانية:

- دراسة (Qazi Muhammad Adnan Hye) سنة (2012)، لتحليل أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978-2009).

إشكالية الدراسة: أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978_2009) أهداف وأهمية الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والصادرات، والنمو الاقتصادي والواردات، والصادرات والواردات.

منهج الدراسة: استخدام نموذج (ARDL) واختبار السببية المعدل.

□ الدراسة الثالثة:

- دراسة (SANCHIN MEHTA)، سنة 2017، تحديد الديناميكية العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الهند (1976-2014).

- إشكالية: تحديد الديناميكية العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الهند (2014. 1976)

أهداف وأهمية الدراسة: حيث توصلت هذه الدراسة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التصدير يعني إن الناتج المحلي الإجمالي على المدى

الطويل يؤدي إلى التصدير، ولكن التصدير لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما لا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى الاستيراد، واستيراد لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية أحادية تمتد من التصدير إلى الاستيراد على المدى الطويل .

منهج الدراسة: استخدام اختبار جذر وحدة (ADF) وتقنيات جوهانسن للاندماج المشترك وتقنيات تصحيح خطأ.

من خلال الدراسات السابقة التي تم مسحها لوحظ أن اغليبتها كان يتخذ بلدان فردية في الدراسة أو مجموعة من البلدان مع إختلاف المؤشرات وآليات تحليل، وطرق قياس التي إستخدمتها الدراسات السابقة إلا أن أغلبها توصلت إلى أن هناك علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي، وهنا تأتي هذه الدراسة لإختبار العلاقة الطردية بين الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل تقييم الإطار النظري حول الواردات والنمو الاقتصادي، وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث حيث حاولنا إعطاء مفاهيم حول التجارة الخارجية والواردات وإبراز أهميتها في إعطاء الفرصة لكل دولة في الحصول على السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل لإنتاجها، وإما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة وأيضا العوامل المؤثرة بها باختلاف أنواعها.

ويتبين لنا بأن النمو الاقتصادي هو زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية التي تشمل كل هذا إضافة إلى التغيرات التي تحدثها في الهيكل الاقتصادي وفي التركيبة السكان، وبما أنهما يتعلقان بزيادة نصيب الفرد من الدخل فهما ظاهرتان كميتان، فيقاس النمو بمؤشري الناتج الوطني والدخل الفردي، وكذلك نظريات النمو الاقتصادي، فإنه يتبين لنا من خلالها الأهمية الكبيرة التي عنيت بها مسألة النمو الاقتصادي، كما أنه يمكننا القول بأنها مسألة غير منتهية.

الفصل الثاني :

الدراسة التطبيقية لأثر

الواردات على النمو

الاقتصادي

تمهيد:

بعد أن تم في الفصل السابق التعرض للأدبيات النظرية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بصفة عامة ومختصرة سوف نحاول في هذا الفصل إبراز أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1990 2020 من خلال بناء نموذج قياسي ملائم وذلك بالاستعانة ببرنامج 10Eviews، وقبل ذلك وجب التطرق إلى دراسة تحليلية إحصائية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي لمعرفة تطور كل من بيانات النمو الاقتصادي وكذلك الواردات والتركيب السلعي والجغرافي وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها

المبحث الثاني: التعريف بالنموذج الدراسة والاختبارات المستخدمة

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليلها:

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد حيث نتناول في هذا المبحث إلى تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) التي تمثل مرحلة تحرير التجاري الخارجي في الجزائر وذلك من خلال تحليل لأداء الاقتصادي العام على ضوء الزيادة في الواردات والتركيب السلعي والجغرافي، وذلك من خلال حساب عدد من المؤشرات الخاصة بالأهمية النسبية والنمو.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

هي تلك المشاهدات المأخوذة خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 والمقدر عددها بـ 31 مشاهدة، وتخص هذه المشاهدات عناصر من متغيرات اقتصادية بالجزائر، وتشمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

- الواردات (الإجمالية، المواد الغذائية).
- النمو الاقتصادي (الناتج الوطني الخام للفرد).¹

مصادر جمع البيانات:

- تم جمع بيانات الواردات والنمو الاقتصادي من:
- التقرير السنوي بنك الجزائر.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- معطيات البنك الدولي.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

عرف النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة دراسة عدت منعرجات من سالب إلى مستقر إلى مرتفع وهذا لعدة عوامل وإجراءات تم اتخاذها في تلك المرحلة.

¹ النمو الاقتصادي، مارس 2015، منتدى لددية، القسم الجامعي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسييت، عن الموقع. Google.123.ST/ 5 topic

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

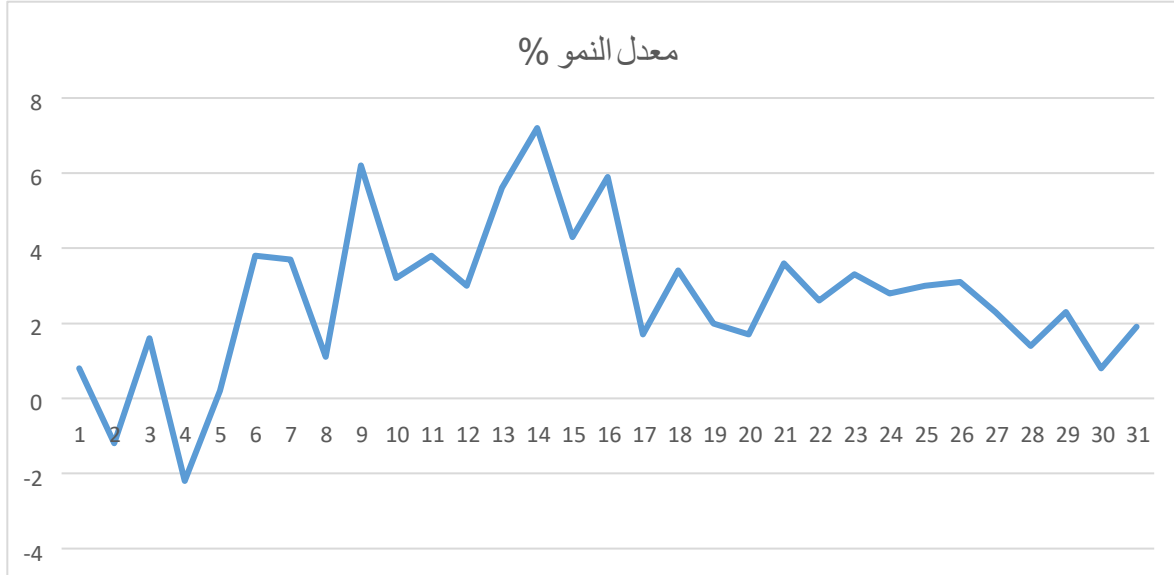
الجدول رقم (01): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل النمو	0,8	-1,2	1,6	-2,2	0,2	3,8	3,7	1,1	6,2	3,2	3,8	3	5,6
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2	1,7	3,6	2,6	3,3	2,8	3	3,1
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
معدل النمو	2,3	1,4	2,3	0,8	1,9								

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الشكل رقم (03): تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات .

بناء على معطيات الجدول رقم (1) والشكل رقم (03) تميز معدل النمو الاقتصادي بالضعف في بداية التسعينيات حيث سجل معدلات سلبية في الفترة 1990-1994 وذلك راجع إلى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة

التمويل وقلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية ودخولها في أزمة اجتماعية وأمنية، وفي بداية الفترة الممتدة من 1995 بدأت معدلات النمو تشهد تطوراً وتحسناً سجلت معدلات موجبة حيث في سنة 1995 بلغ معدل النمو 3,8% وفي سنة 1996 بلغ نسبة 3,7% ثم بلغ نسبة 1,1% سنة 1997 ثم 6,2% عام 1998 ومعدل 3,8% سنة 2000 وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية، ونلاحظ أن معدل النمو بدأ يرتفع من سنة 2001 بمعدل 3% إلى أن وصل 7,2% سنة 2003، وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة سجلها معدل النمو وهذا نتيجة تحسن انتاج كافة القطاعات ثم يعود إلى الانخفاض ابتداء من سنة 2004 بمعدل 4,3% ثم ارتفع عام 2005 إلى معدل 5,9% وذلك بسبب الأداء الجيد في بعض القطاعات الأخرى، ثم يعود للانخفاض في 2006 إلى حوالي نسبة 1,7% وفي سنة 2007 بلغ 3,4% وعلى الرغم من تراجع الطلب العالمي لأسعار النفط التي لوحظت في 2008 و 2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية مما دل ذلك على الأداء غير الكفؤ للاقتصاد الوطني والذي لم يكن قويا، وخلال السنوات 2010 إلى غاية 2020 شهدت معدلات النمو تذبذبا، حيث بلغ في سنة 2011 معدل 2,6% ثم ارتفع في سنة 2012 بنسبة 3,3% لينخفض مرة أخرى في سنة 2013 بمعدل 2,3% أي بذلك سجل معدل نمو عادل وفي سنة 2015 تواصل توسع النشاط الاقتصادي على نفس وتيرة 2014، وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، فقد بلغ معدل النمو حوالي 3,1% سنة 2015 على نفس وتيرة 2014 والذي قدر بـ 3% وفي سنة 2016 و 2017 انخفض بنسبة 2,3% و 1,4% على التوالي ثم ارتفع بنسبة 2,3% في 2018 ليعاود الانخفاض بقيمة 0,8% في 2019 ويرتفع نسبيا في 2020 بمعدل 1,9% وكل ذلك يدل على الأداء المتباطئ والغير كفؤ في النشاط الاقتصادي وعدم نجاعة السياسة المطبقة من طرف الدولة وذلك للاعتماد على قطاع المحروقات إذ تبين أنه يمثل أحد المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي:

أولا: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على النمو الاقتصادي:

يعتبر استهداف الدفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، فقد تميزت هذه الفترة بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الانتعاش من خلال استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دينار من

الإفناق العمومي نمو مستمرة يساوي في المتوسط 8.3% طول الفترة بنسبة 9.6% في سنة 2003 بعد أن كان 4% سنة 2002. (زرمان كريم، 2010)

ثانياً: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على معدل النمو الاقتصادي لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لاسيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 5.10% كما جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة النشاط الاقتصادي السابقة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة والقيمة الإجمالية لهذا البرنامج، كما أن أهم أهدافه تمثلت في خفض معدل البطالة إلى 9% خلال فترة (2010-2013) وخلق قرابة 02 مليون منصب عمل خلال الفترة (2005-2009)، إذ بلغ الاحتياطي النقدي سنة 2005 بـ 18.56 مليار دولار ليصل إلى 78.77 مليار دولار سنة 2006 لتستمر الزيادة لتصل إلى 91.148 مليار دولار نهاية سنة 2009. (بنك الجزائر، 2009)

ثالثاً: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) على معدل النمو الاقتصادي

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطن التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي تمت مباشرته سنة 2001، كما قدرت قيمة المخصصة المالية للاستثمارات العمومية في الفترة (2010-2014) من النفقات 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، وتشمل شقيين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار .
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار دج يعادل 156 مليار دولار .

لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسناً نوعاً ما، إذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة

6.3% سنة 2010، بعد أن كانت 4.2% سنة 2009. لتنتقل إلى 8.2% سنة 2011 ثم 3.3% سنة 2012، ثم انخفض إلى 8.2% سنة 2013، لترتفع النسبة إلى 3% سنة 2014، بينما قدرت بنسبة 3.5% خارج قطاع المحروقات في نفس السنة.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: دراسة تحليلية حول الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

الملاحظ على الواردات الجزائرية أنها شهدت زيادة معتبر خلال سنوات فترة الدراسة وذلك لسياسات التحرير التجاري المنتهجة في الجزائر وبرامج التنمية.

الفرع الأول: تطور قيمة الكلية للواردات خلال الفترة (1990-2020):

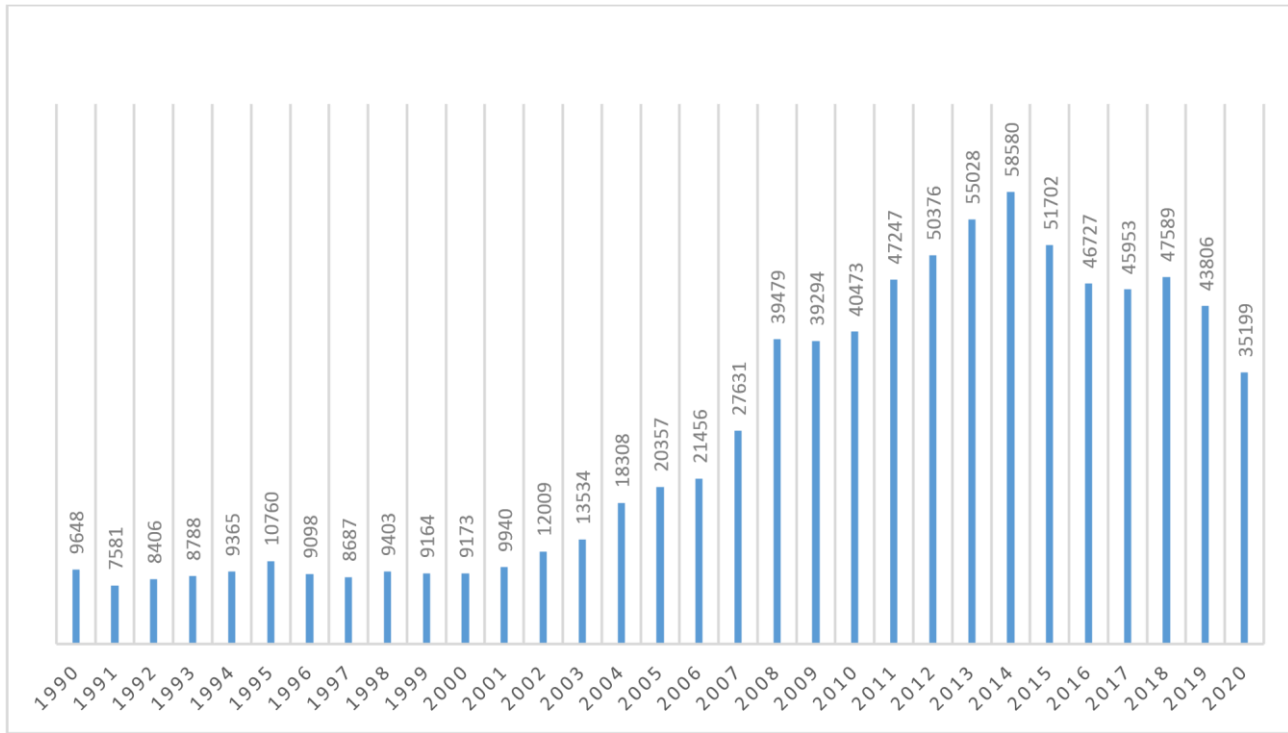
الجدول رقم (02): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 - 2020)

الوحدة: مليون دولار

200	199	199	199	199	199	199	199	199	199	199	السنوا ت
0	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0	
917	916	940	868	909	1076	936	878	840	758	964	القيمة
3	4	3	7	8	0	5	8	6	1	8	
	201	200	200	200	200	200	200	200	200	200	السنوا ت
	0	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
	4047	3929	3947	2763	2145	2035	1830	1353	1200	994	القيمة
	3	4	9	1	6	7	8	4	9	0	
	202	201	201	201	201	201	201	201	201	201	السنوا ت
	0	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
	3519	4380	4758	4595	4672	5170	5858	5502	5037	4724	القيمة
	9	6	9	3	7	2	0	8	6	7	

الشكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية للفترة (1990 - 2020)

تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل رقم (04) يمكن التمييز بين ثلاث محطات رئيسية في تطور الواردات الجزائرية، وهي:

- **الفترة الأولى (1990 - 2001):** تميزت الفترة بانخفاض في قيمة الواردات وذلك راجع إلى برامج الإصلاح المطبقة والتي مست كل القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع التجارة الخارجية، حيث تم إتخاذ عدة تدابير منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع، وخصخصة المؤسسات العمومية، إضافة إلى المديونية وعجز الدولة عن السداد مما جعلها رهينة الإصلاحات المفروضة من الهيئات الدولية، هذا ما انعكس على إنخفاض قيمة الواردات، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 9648 مليون دولار، لتتخفض بحوالي 20% في سنة 1991 إلى 7681 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك الواردات من سنة 1992 أين بلغت 8406 مليون دولار لتصل قيمة 10760 مليون دولار سنة 1995، بعد ذلك تنخفض قيمة

الواردات سنتي 1996 و 1997، أين وصلت على التوالي 9098 مليون دولار و 8687 مليون دولار، وذلك راجع إلى: ²

- التباطؤ في نشاط جهاز الإنتاج أدى إلى انخفاض الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة، وأن إنطلاق جهاز الإنتاج لم يتم وفق الأهداف المتوخاة للأسباب التالية:
- حل المؤسسات العمومية .
- غلق وحدات إنتاج القطاع الخاص نتيجة المنافسة المفروضة من قبل المستوردين على إثر إجراءات تحرير التجارة الخارجية.
- مشكلة التمويل الموجهة التي أصبحت تواجهها المؤسسات العمومية مع البنوك .
- استمرار اتجاه نقص الإستثمار، فبالرغم من وضع شروط مشجعة لترقية الإستثمار في الجزائر، إلا أن النتائج المسجلة في سنة 1997 مقارنة بسنة 1996 كانت في تراجع .
- في سنوات 1998 إلى غاية سنة 2001 حافظت قيمة الواردات على مستواها في حدود 9940 مليون دولار وذلك إلى الوضعية الصعبة التي مرر بها الإقتصاد الوطني، إضافة إلى العشرية السوداء سنوات التسعينات إنعكس سلبا على معدلات النمو الإقتصادي ووقوع الجزائر في أزمة إقتصادية حادة.
- **الفترة الثانية (2002 - 2014):** تميزت الفترة 2002 - 2014 بنمو كبير في قيمة الواردات طوال الفترة، حيث بلغت سنة 2002 حوالي 12009 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 أين بلغت أكثر من 58580 مليون دولار أي تضاعفت حوالي خمس مرات عما كان عليه الحال سنة 2002، وما تتميز به هذه الفترة الارتفاع المستمر في قيمة الواردات بإستثناء سنة 2009 أين سجلت قيمة الواردات إنخفاض طفيف أين بلغت 39294 مليون دولار مقابل 39479 مليون دولار سنة 2009 وذلك راجع إلى تباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمي وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية 2008. ويمكن إرجاع سبب إرتفاع الواردات بشكل كبير ما بين 2002 - 2014 إلى جملة من الأسباب، نذكر بعضها فيما يلي: ¹

¹ بوجمعة بلال و عثمان ملوك، 2016، مرجع سابق، 75.

- إرتفاع أسعار المواد الغذائية خلال هذه الفترة، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر المستوردين للقمح والحليب والسكر.
- برامج الإستثمارات العامة الضخمة منذ سنة 2001.
- الزيادة في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل مباشر على السلع المعمرة مثل السيارات.
- زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وكذا ضعف القطاع الفلاحي والصناعي وعجزه عن تلبية الحاجيات .
- **الفترة الثالثة (2015 - 2020):** تميزت الفترة بإنخفاض معتبر في قيمة الواردات مقارنة بالسنوات الأخيرة، حيث سجلت قيمة الواردات حوالي 51702 مليون دولار وهي قيمة أقل من قيمة الواردات المسجلة سنة 2014 وبنسبة إنخفاض بلغت 12%، لتواصل الواردات في الإنخفاض سنتي 2016 و2017 أين سجلنا على التوالي 48882 مليون دولار، 48076 مليون دولار، لتبدأ بالإنخفاض حتى تصل 43806 مليون دولار سنة 2019 وفي 2020 ونتيجة الإغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا إنخفضت الواردات الجزائرية إلى 35199 مليون دولار، ويرجع إنخفاض الواردات إلى الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالإقتصاد الوطني جراء تداعيات الصدمة النفطية، مما كانت له انعكاسات سلبية على إنخفاض حاد في قيمة الصادرات وتجسيد عجز كبير في الميزان التجاري، مما إستوجب كبح قيمة الواردات لمواجهة الأزمة، من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها، نذكر منها: ¹
- سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية المعتمدة من طرف بنك الجزائر .
- تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الإستيراد، وكذا حظر بعض المنتجات.
- إلزام كافة وكلاء السيارات بالإستثمار محليا.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للواردات للفترة (1990 - 2020):

أما من حيث التركيبة السلعية للواردات فالملاحظ هو هيمنة سلع التجهيز والتي تستحوذ على ثلث الواردات خلال فترة التحرير التجاري، وكذا المواد نصف المصنعة والتي تدخل في

¹ بوجمعة بلال و عثمان ملوك، 2016، مرجع سابق، ص111.

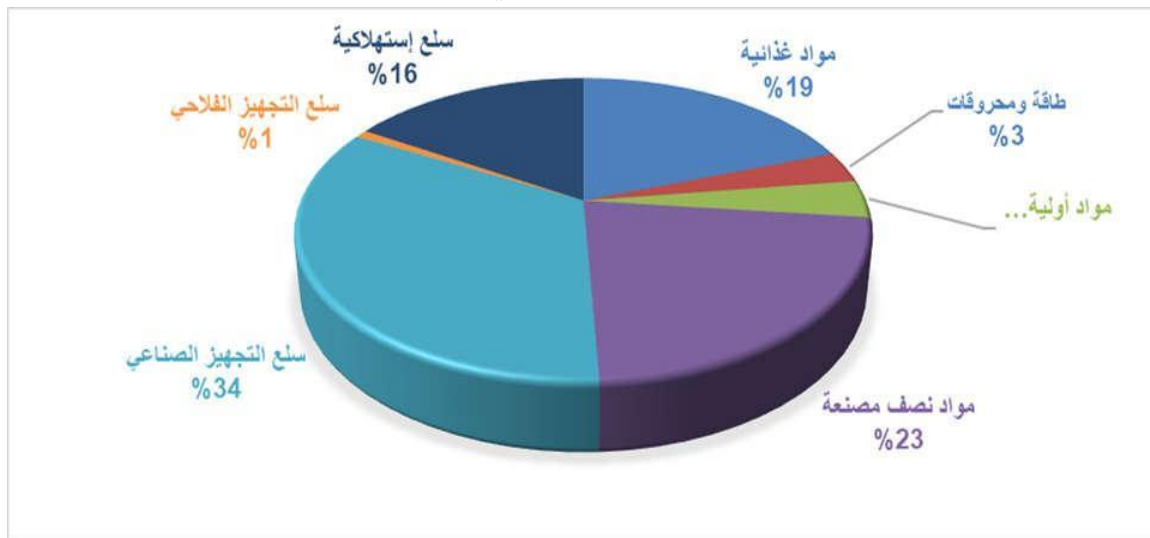
الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

عمليات الإنتاج، كون أن أغلب المؤسسات الجزائرية هي تركيبية بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن السلع الغذائية والإستهلاكية تستحوذ مجتمعة على ثلث واردات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020.

الجدول رقم (03): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990-2020
الوحدة: %

الواردات السلعية	سلع التجهيز الصناعي	المواد نصف المصنعة	المواد الغذائية	سلع إستهلاكية	طاقة ومحروقات	سلع التجهيز الفلاحي	مواد أولية
النسب	34	23	19	16	3	1	4

الشكل رقم (05): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر. من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ ترتيب الأهمية النسبية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 -

2020 وذلك تبعا لمساهمتها في جانب الواردات، حيث كانت الترتيب على النحو التالي:
- سلع التجهيز الصناعي بنسبة 34% خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تحقيق إستثمارات كبرى في شتى المجالات خاصة في الفترة 2000 - 2014.

- المواد نصف المصنعة بنسبة مساهمة بلغت 23% خلال نفس الفترة، وذلك راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري والمؤسسات الناشطة والتي أغلبها هي مؤسسات تركيب.
 - المواد الغذائية بنسبة 19% وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي في الجزائر واستحواده على نسبة كبيرة من الواردات.
 - السلع الاستهلاكية بنسبة 16% وهي نسبة معتبرة في جانب الواردات وهو ما يعكس ضعف القطاع الصناعي وعدم تحقيق تلبية كل حاجياته .
 - باقي السلع مجتمعة في حدود 8%.
- ويمكن فهم النشاط الإستيرادي من خلال تحليل سلة المستوردات من حيث الأهمية، والتي هي على النحو التالي:

1- سلع التجهيز الصناعي: تحتل سلع التجهيز الصناعي الحصة الأكبر من حجم الواردات¹ الجزائرية طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يدل على توجه الدولة نحو النهوض بالقطاع الصناعي بالبلاد، بالإضافة إلى إرساء هياكل قاعدية صناعية كبرى، مما يتطلب تجهيزات ومعدات صناعية مختلفة.

الجدول رقم (04): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990-2020

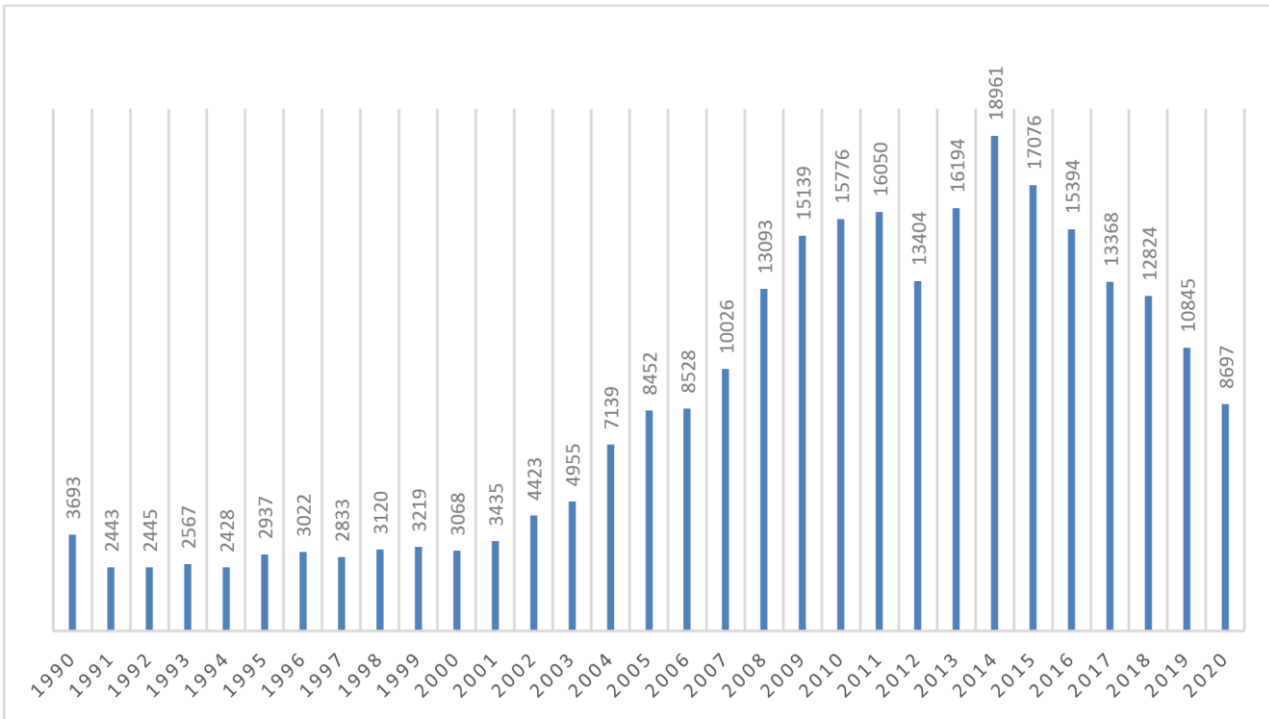
الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
واردات سلع التجهيز	3693	2443	2445	2567	2428	2937	3022	2833	3120	3219	3068	3435	4423
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
واردات سلع التجهيز	4955	7139	8452	8528	10026	13093	15139	15776	16050	13404	16194	18961	17076
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
واردات سلع التجهيز	15394	13368	12824	10845	8697								

¹ مدياش محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009، ص52.

الشكل رقم (06): تطور واردات سلع التجهيز للفترة 1990- 2020

تطور واردات سلع التجهيز للفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة بيانات الشكل رقم (06) نلاحظ تطور قيمة الواردات من سلع التجهيز الصناعي خلال فترة التحرير التجاري 1990 إلى غاية 2020، حيث عرفت زيادة كبيرة في قيمتها خاصة منذ سنة 2004 لتصل أعلى قيمة لها سنة 2014 أين بلغت حوالي 18961 مليون دولار .

وتميزت الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2002 بالتذبذب في قيمة الواردات ارتفاعا وانخفاضا أين تراوحت ما بين 3693 مليون دولار سنة 1990 و 4423 مليون دولار سنة 2002، ويرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة، إضافة إلى الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وحل العديد من المؤسسات العمومية.

ومن سنة 2003 إلى غاية 2016 فالملاحظ التطور الملحوظ في قيمة واردات التجهيز الصناعي أين بلغت أكبر قيمة لها سنة 2014 بحوالي 18961 مليون دولار، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو إرساء قاعدة صناعية وتجسيد استثمارات عملاقة، بعد سنة 2014 وانخفضت قيمة الواردات سنتي 2015 و 2016 أين بلغت على التوالي 17076 و 15394 مليون دولار، ليستمر هذا الانخفاض والتراجع في الواردات حيث بلغت سنة 2018 حوالي 12824 مليون

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

دولار، وذلك راجع إلى تداعيات انخفاض أسعار البترول مما نجم عنه تبني الجزائر عدة إجراءات بهدف التحكم في الواردات وتجميد العديد من المشاريع لتسجل الواردات سنة 2020 حوالي 8697 مليون دولار.

2- المواد نصف المصنعة: تأتي واردات السلع النصف المصنعة في المرتبة الثانية خلال فترة الدراسة 1990-2020 بنسبة مساهمة تبلغ 23%، كما احتلت المرتبة الثالثة في الفترة 1990-2002 خلف كل من الواردات من سلع التجهيز والسلع الغذائية.

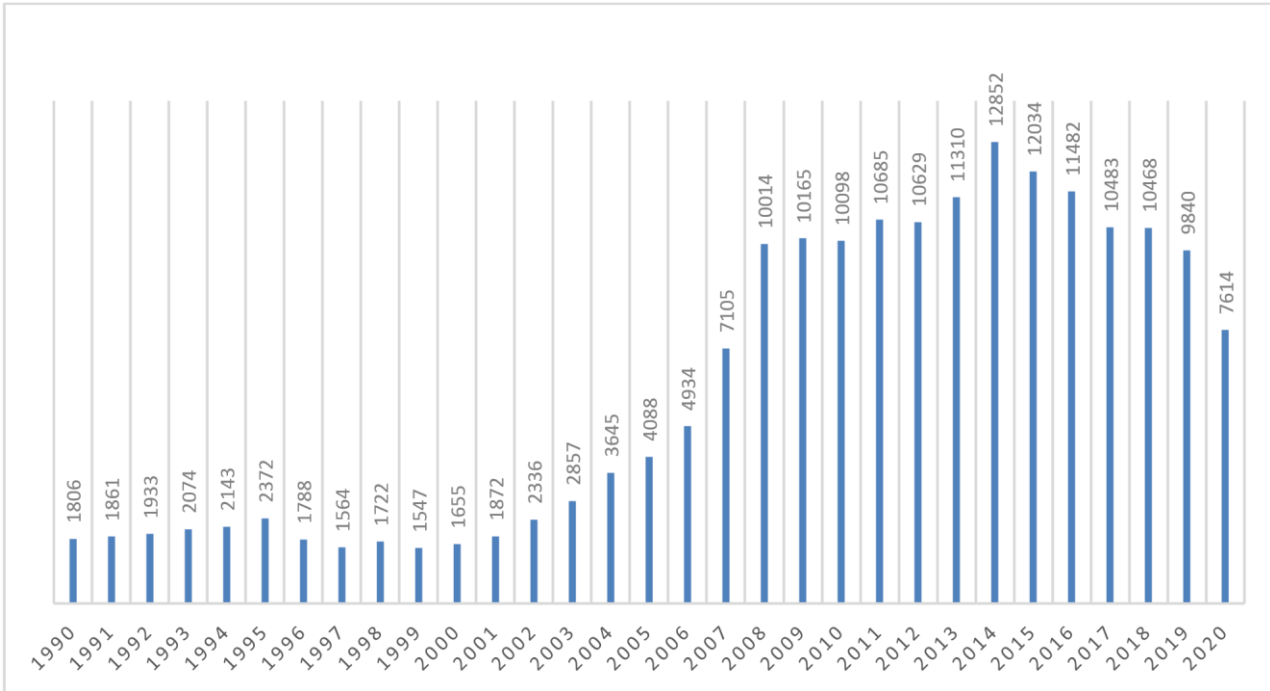
الجدول رقم (05): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990-2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
واردات المواد النصف مصنعة	1806	1861	1933	2074	2143	2372	1788	1564	1722	7547	1655
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
واردات المواد النصف مصنعة	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
واردات المواد النصف مصنعة	10620	11310	12852	12034	11482	10483	10468	9840	7614		

الشكل رقم (07): تطور واردات المواد نصف المصنعة للفترة 1990-2020

تطور واردات المواد نصف مصنعة للفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل (07) رقم نلاحظ أن قيمة الواردات من المواد نصف مصنعة، أنها تمتاز بالتباين من حيث قيمتها، حيث أن قيمة المواد نصف المصنعة في الفترة 1990 - 1995 إمتازت بالإرتفاع الطفيف حيث إنتقلت من حوالي 1806 مليون دولار سنة 1990 إلى 2372 مليون دولار سنة 1995 وهي أعلى قيمة لها في الفترة 1990 - 2002، لكن مع بداية سنة 1996 إنخفضت قيمة الواردات من المواد نصف المصنعة حيث بلغت حوالي 1564 مليون دولار سنة 1997 وذلك راجع إلى حل العديد من المؤسسات العمومية وفقاً لبرنامج الخصخصة المفروض من البنك العالمي، وحتى سنة 2002 امتازت الواردات من المواد نصف المصنعة بالتذبذب في القيمة، وذلك راجع إلى الوضعية الصعبة التي مر بها الإقتصاد الوطني.

منذ سنة 2003 تميزت الواردات من المواد نصف المصنعة بالارتفاع المستمر، أين بلغت أعلى قيمة لها حوالي 12852 مليون دولار سنة 2014، وهذا راجع إلى إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية في مجال التركيب خاصة في مجال الإلكترونيك والسيارات في سنة 2014، وذلك بغرض تطوير قطاع الصناعة بالجزائر وتلبية السوق المحلي لكن مع بداية سنة 2015 انخفضت قيمة الواردات حيث بلغت 12034 مليون دولار، ليستمر ويتواصل هذا

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

الانخفاض حيث بلغت سنة 2018 حوالي 10959 مليون دولار ويستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2020 حيث قدرت بحوالي 7614 مليون دولار.

3- المواد الغذائية: تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في جانب الهيكل السلعي للواردات بنسبة بلغت حوالي 19% خلال الفترة 1990 - 2020، كما احتلت المرتبة الثانية بعد سلع التجهيز في الفترة 1990 -

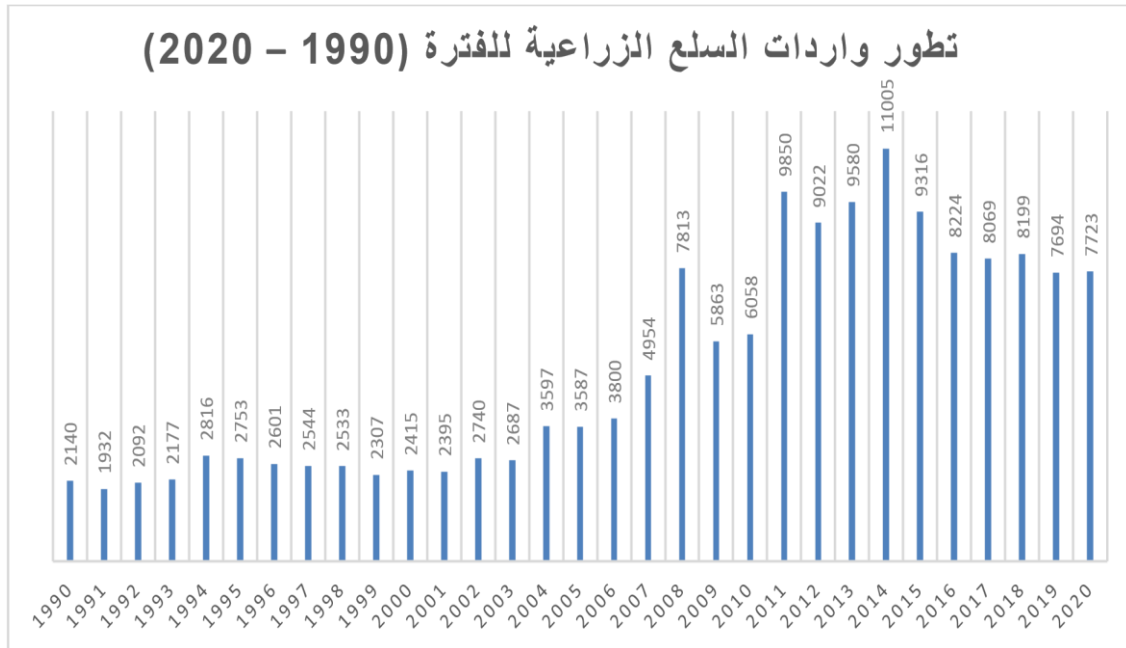
2002، قبل أن تتراجع للمرتبة الثالثة خلف كل من سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة منذ سنة 2003.

الجدول رقم (06): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990- 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
واردات السلع الزراعية (مواد غذائية)	2140	1932	2092	2177	2816	2753	2601	2544	2533	2307	2415
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
واردات السلع الزراعية (مواد غذائية)	2395	2740	2687	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
واردات السلع الزراعية (مواد غذائية)	9022	9580	11005	9316	8224	8069	8199	7694	7723		

الشكل رقم (08): تطور واردات السلع الزراعية للفترة 1990- 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة بيانات الشكل رقم (08) نلاحظ أن قيمة الواردات من المواد الغذائية عرفت تذبذب في قيمة الواردات من سنة إلى أخرى، وبلغت أعلى قيمة للواردات سنة 2014 بقيمة بلغت حوالي 11005 مليون دولار وبنسبة بلغت 19% من إجمالي الواردات وهي قيمة مرتفعة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر مستوردي القمح في العالم وهو ما يعكس الوضعية الصعبة للقطاع الزراعي بالجزائر رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع. وتراوحت قيمة الواردات في الفترة 1990- 2003 ما بين 2140 و 2687 مليون دولار خلال هذه الفترة، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 2140 مليون دولار، لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 1994 حيث بلغت 2816 مليون دولار وذلك راجع إلى أزمة الجفاف التي سادت الجزائر.

ومنذ سنة 2004 إلى اليوم امتازت واردات السلع الزراعية بالإرتفاع في قيمتها رغم تسجيل إنخفاض في بعض السنوات، وبلغت سنة 2014 حوالي 11005 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها في تاريخ الجزائر وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية في بورصة السلع الغذائية، وفي سنة 2015 و 2016 انخفضت قيمة الواردات إلى 9316 مليون دولار و 8224 مليون دولار وهذا راجع إلى الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة بغرض تقييد الواردات وذلك بحظر بعض السلع، والعمل بنظام الحصص لسلع أخرى لمواجهة الأزمة الاقتصادية جراء

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

إنخفاض أسعار المحروقات، وكذا التحسن الملحوظ في القطاع الزراعي نتيجة الجهود المبذولة من الدولة لتطوير القطاع، وتحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات ليعود ارتفاع طفيف في سنة 2018 حيث بلغت الواردات من الم واد الغذائية 8199 مليون دولار ثم تعود إلى الإنخفاض مرة أخرى لتسجل سنة 2020 حوالي 7723 مليون دولار.

4- السلع الإستهلاكية: تأتي السلع الإستهلاكية الغير الزراعية في المرتبة الرابعة بنسبة مساهمة في الواردات الإجمالية بنسبة بلغت حوالي 16% خلال الفترة 1990 - 2020، والملاحظ أن قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية أنها عرفت إرتفاع كبير في قيمتها خلال السنوات الأخيرة.

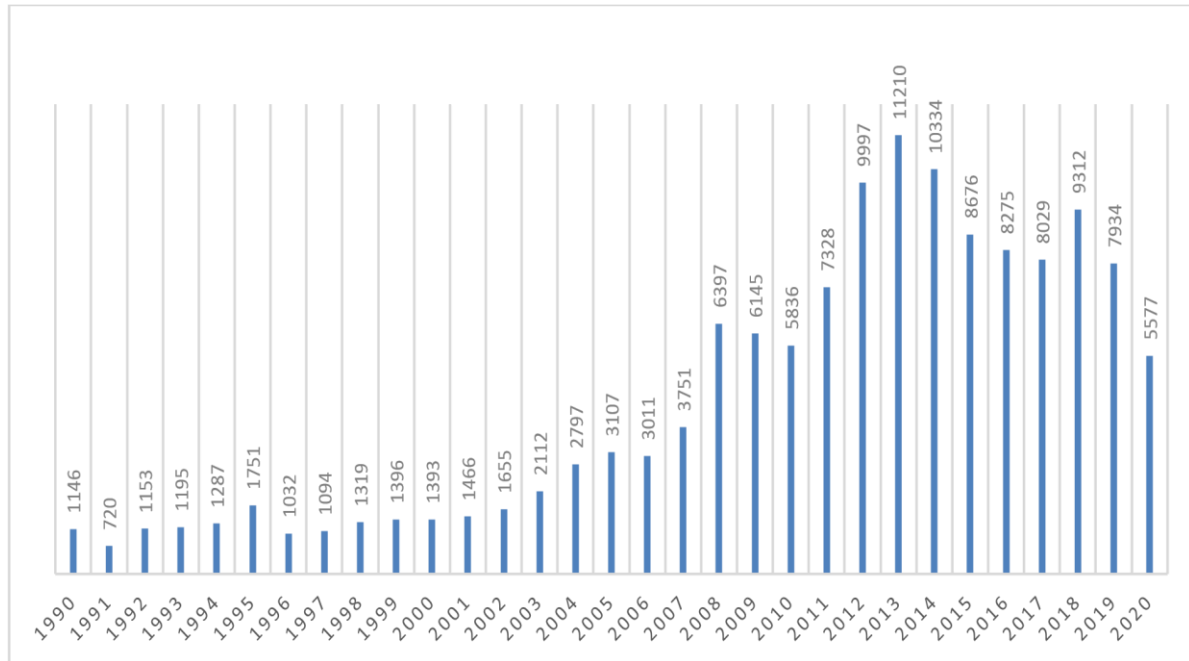
الجدول رقم (07): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990- 2020

الوحدة: مليون دولار

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
1393	1396	1319	1094	1032	1751	1287	1195	1153	720	1146	واردات السلع الإستهلاكية
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
7328	5836	6145	6397	3751	3011	3107	2797	2112	1655	1466	واردات السلع الإستهلاكية
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
		5577	7934	9312	8029	8275	8676	10334	11210	9997	واردات السلع الإستهلاكية

الشكل رقم (09): تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة 1990- 2020

تطور واردات السلع الإستهلاكية للفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل رقم (09) نلاحظ الارتفاع الكبير في قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية أين بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 أين بلغت حوالي 11210 مليون دولار بنسبة بلغت حوالي 30,37% وهي أعلى نسبة لها. وبلغت قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية سنة 1990 حوالي 1146 مليون دولار لترتفع سنة 1995 أين بلغت 1751 مليون دولار وهي أعلى قيمة لها للفترة 1990 - 2002، ومنذ سنة 2003 عرفت الواردات من السلع الاستهلاكية إرتفاعا مستمرا أين بلغت سنة 2013 حوالي 11210 مليون دولار وذلك راجع إلى تنامي الطلب على السلع الاستهلاكية خاصة السيارات وغيرها، لتتخفض بعد ذلك سنوات 2014 إلى غاية 2016 أين بلغت 8275 مليون دولار سنة 2016 ويعزى الإنخفاض في قيمة الواردات من السلع الإستهلاكية إلى حظر العديد من المنتجات، وكذا الأخص بنظام الحصص في بعض المنتجات مما سمح بتخفيض قيمة الواردات من السلع الزراعية لترتفع سنة 2018 أين بلغت 9312 مليون دولار لتعود إلى الإنخفاض مرة أخرى وتسجل سنة 2020 حوالي 5577 مليون دولار.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

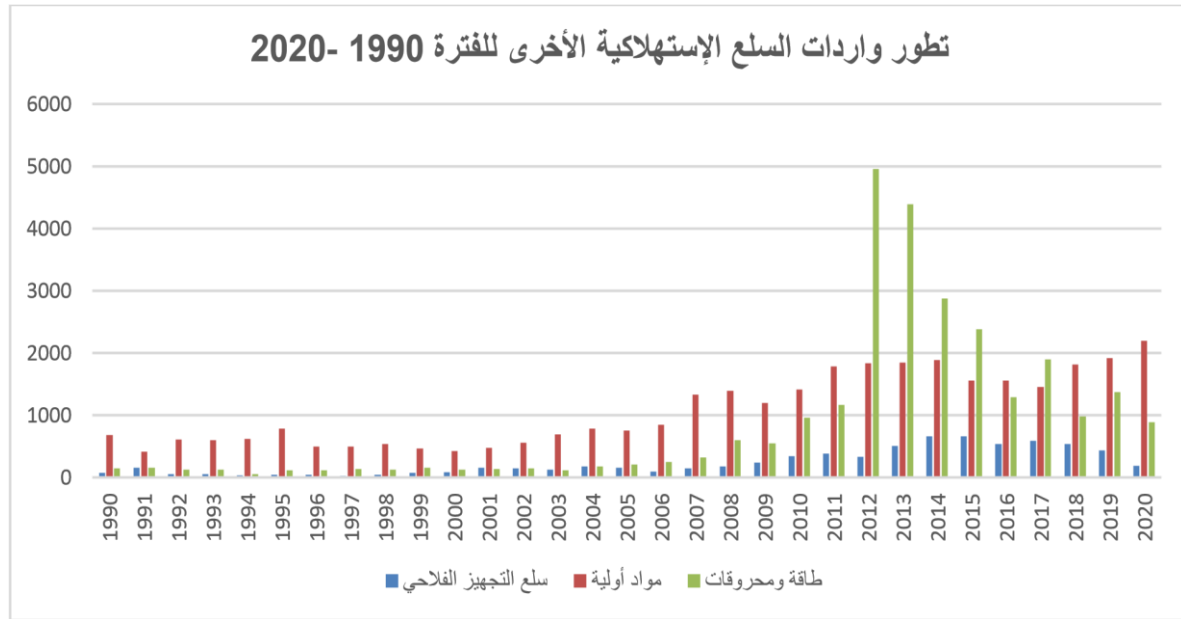
5- باقي الواردات مجتمعة: وتتكون من سلع التجهيز الفلاحي والمواد الأولية والطاقة والمحروقات، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها في جانب الواردات خلال الفترة 1990 - 2020 نسبة 8% مجتمعة، حيث بلغت نسبة مساهمة المواد الأولية خلال نفس الفترة حوالي 4 % والطاقة والمحروقات نسبة 3% و سلع التجهيز الفلاحي 1%. والشكل الموالي يوضح تطور قيمة الواردات من هذه السلع خلال الفترة 1990 - 2020.

الجدول رقم (08): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990- 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سلع التجهيز الفلاحي	78	153	51	55	33	41	41	21	43	72	85	155	148
مواد أولية	677	410	612	595	619	789	498	499	540	469	428	478	562
طاقة ومحروقات	144	156	120	125	56	118	110	132	126	154	129	139	145
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سلع التجهيز الفلاحي	129	173	160	96	146	174	233	341	387	330	508	658	664
مواد أولية	689	784	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1839	1841	1891	1560
طاقة ومحروقات	114	173	212	244	324	594	549	955	1164	4955	4385	2879	2376
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
سلع التجهيز الفلاحي	539	585	537	437	189								
مواد أولية	1559	1456	1814	1921	2199								
طاقة ومحروقات	1292	1899	977	1369	890								

الشكل رقم (10): تطور واردات السلع الإستهلاكية الأخرى للفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال بيانات الشكل رقم (10) هو زيادة قيمة الواردات من المواد الأولية والطاقة والمحروقات خلال فترة الدراسة، أين بلغت أعلى قيمة للمحروقات سنة 2012 أين بلغت حوالي 4955 مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 9,84 وهي أعلى نسبة مساهمة لها، لتتخفف بعد ذلك إلى غاية 2020 أين بلغت حوالي 890 مليون دولار. ويرجع الإنخفاض في قيمة الواردات من المحروقات إلى زيادة سعر المواد الطاقوية بالجزائر وكذا تجميد العديد من المشاريع الكبرى مما ساهم في انخفاض إيرادات الجزائر من المحروقات. أما بالنسبة للمواد الأولية نلاحظ التذبذب الواضح في قيمتها، أين بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 أين سجلت حوالي 890 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 3,23 %، لتتخفف وتستقر عند مستوى 1559 مليون دولار سنة 2016. وبالنسبة لسلع التجهيز الفلاحي والتي لم تتجاوز نسبت مساهمتها 1% خلال فترة الدراسة، نجد أنها سجلت أعلى قيمة لها 658 مليون دولار سنة 2014 لتتخفف سنة 2016 أين سجلت 539 مليون دولار ليستمر هذا الانخفاض حيث سجلت في سنة 2018 قيمة قدرت بـ 537 مليون دولار لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2020 بحوالي 198 مليون دولار.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

من خلال تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال مرحلة التحرير التجاري، فالملاحظ أن ما نسبته 57% من الواردات هي سلع التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة، رغم ما تستحوذ عليه السلعتين إلا أن الملاحظ عدم تحسن القطاع الصناعي بالجزائر .

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر للفترة 1990 - 2020

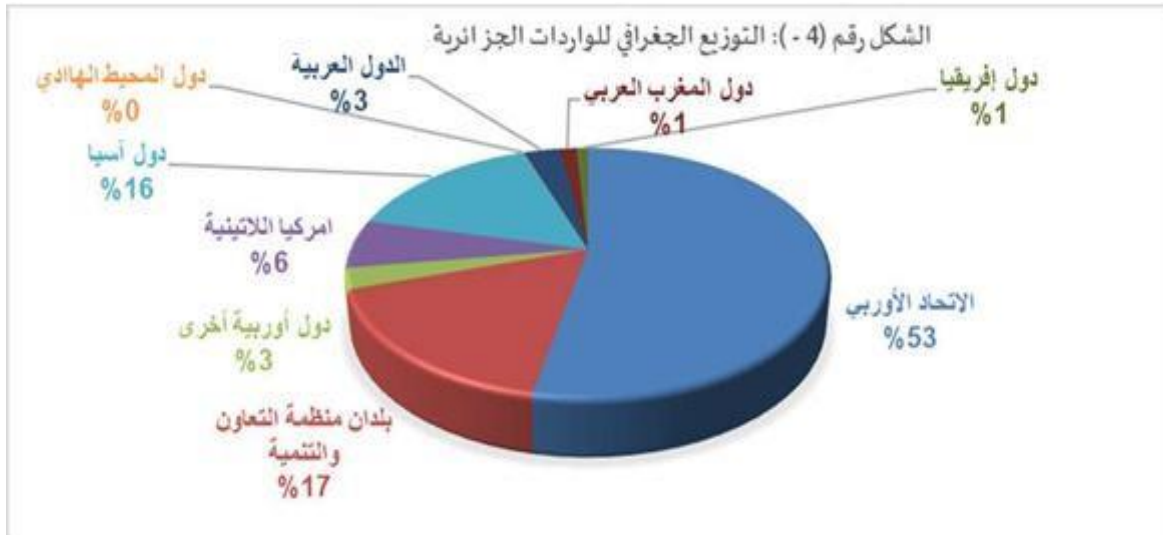
تعتبر دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أهم الشركاء التجاريين للجزائر خلال الفترة 1990 - 2020، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 53% من إجمالي الواردات الجزائر تليها دول منظمة التعاون الاقتصادي بما نسبته 17%.

الجدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990 - 2020

الوحدة: %

الإتحاد الأوروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول آسيا	دول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	دول المحيط الهادي	أمريكا اللاتينية	دول أوروبية أخرى
53	17	16	3	1	1	0	6	3

الشكل رقم (11): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر .

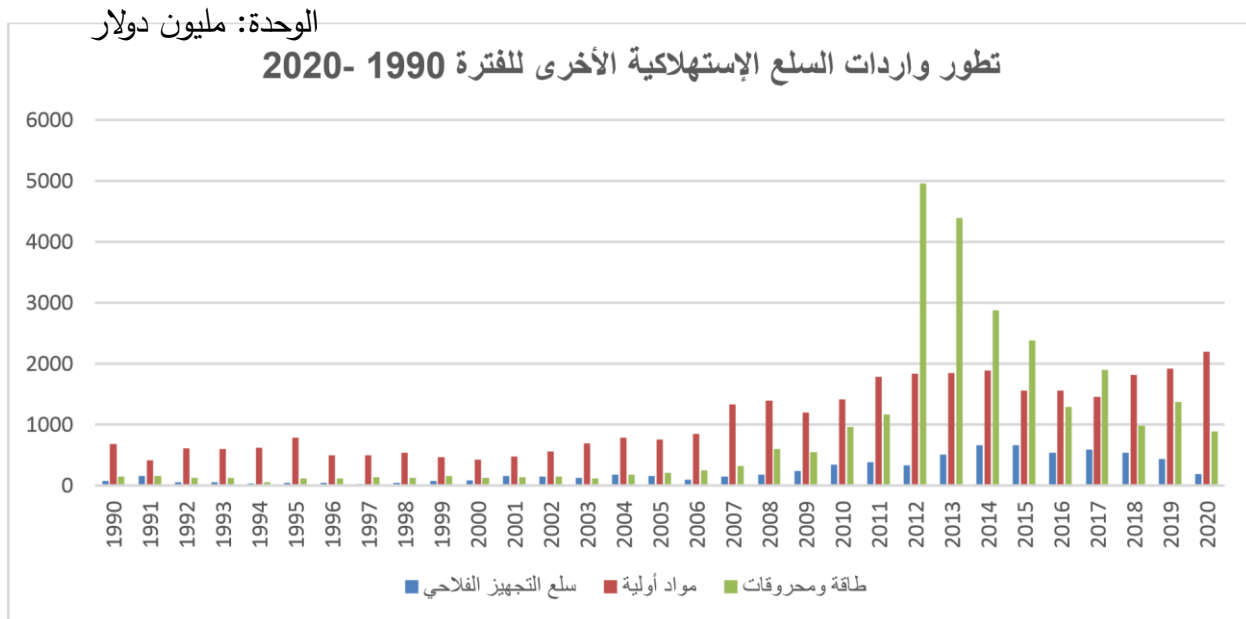
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	001
القيمة	5583	4663	5318	5118	5232	6394	5689	4930	5397	5152	5256	5903
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	6732	7954	10097	11219	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28724
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020					
القيمة	29684	25483	22179	16678	18264	16481	16320					

يتضح من خلال الشكل رقم (11) هيمنة دول الاتحاد الأوروبي على ما يقارب 53% تليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة 1990 - 2020، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة 16%، مما يبين أهمية السوق الآسيوي في تمويل الاقتصاد الوطني، بينما باقي دول العالم فنسبتهم مجتمعة لا تتجاوز حاجز 14%، وهو ما يبين تركيز الواردات الجزائرية في عدد قليل من الدول وخاصة الرأسمالية منها، وفيما يلي ترتيب أهم الشركاء التجاريين:

1- دول الإتحاد الأوروبي:

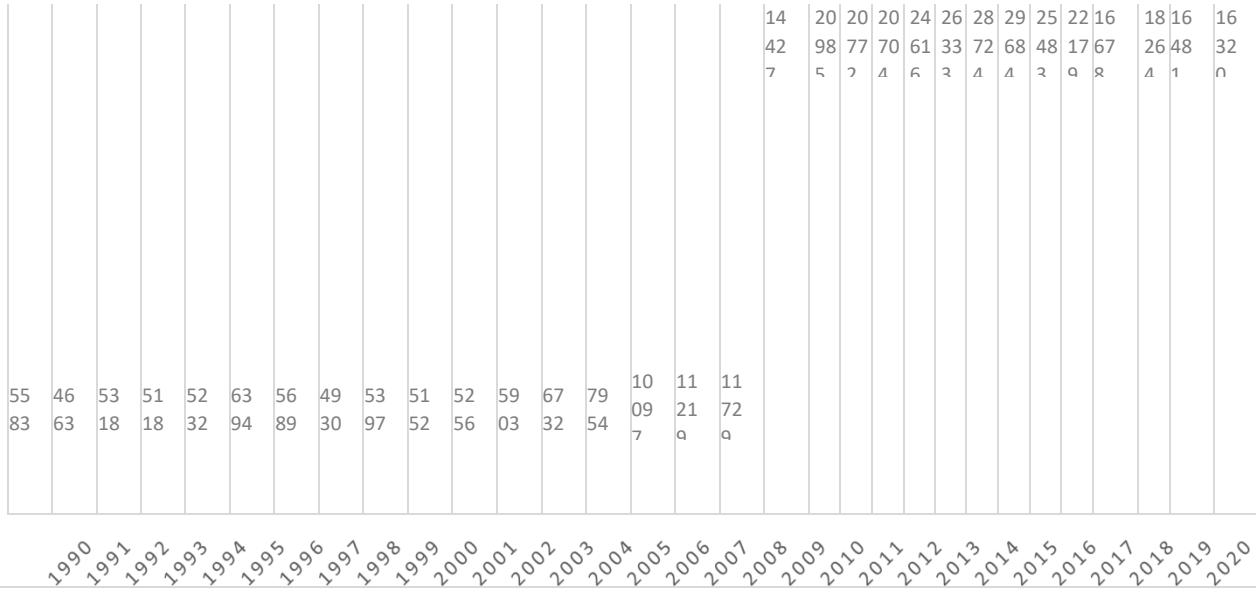
يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر، حيث يعتبر الممون الرئيس ي للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1990 - 2020.

الجدول رقم (10): تطور الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020



الشكل رقم (12): تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020

تطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

من خلال قراءة الشكل رقم (12) نلاحظ تطور قيمة الواردات من دول الاتحاد الاوربي من 5583 مليون دولار سنة 1990 إلى 29684 مليون دولار سنة 2014، وهي أعلى قيمة لها في تاريخ واردات الجزائر من الاتحاد الاوربي، وتشكل في أغلب فترات الدراسة ما نسبته أكثر من 50% من إجمالي الواردات الجزائرية، لتتخفص تحت حاجز 50% خلال سنتي 2015 و2016 حيث بلغت على التوالي 25483 و22179 مليون دولار، وبنسبة مساهمة بلغت على التوالي 49 و47%، وذلك راجع إلى انخفاض قيمة الواردات عموماً بفضل الاجراءات التقشفية بهدف تخفيض الواردات، ومنه فان الاتحاد الأوربي يعتبر أهم ممول للجزائر رغم التذبذب طفيف حاصل حيث سجلنا سنة 2020 حوالي ما قيمته 16481 مليون دولار.

2- بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

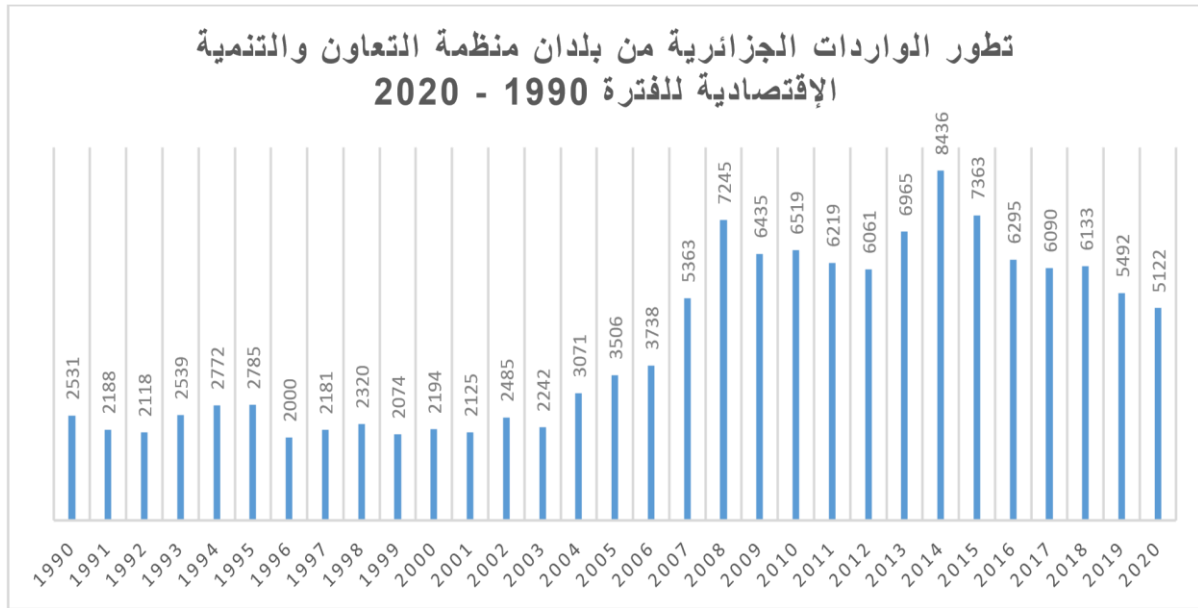
الجدول رقم (11): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة 1990 - 2020

الوحدة: مليون دولار

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
2485	2125	2194	2074	2320	2181	2000	2785	2772	2539	2118	2188	2531	القيمة
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
7363	8436	6965	6061	6219	6519	6435	7245	5363	3738	3506	3071	2242	القيمة
								2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
								5122	5492	6133	6090	6295	القيمة

الشكل رقم(13): تطور الواردات الجزائرية من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

للفترة 1990- 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل رقم (13) تطور قيمة الواردات من دول منظمة التعاون، فبعد أن تراوحت قيمة الواردات في حدود 2485 مليون دولار ما بين سنتي 1990 و 2002، و3738 مليون دولار ما بين سنتي 2004 و2006، لتتراوح 5363 مليون دولار سنة 2007، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 أين بلغت حوالي 8436 مليون دولار وبنسبة مساهمة 14,40%، لتتخفص سنتي 2015 و 2016 إلى 7363 و 62957 مليون دولار، أما من حيث نسبة المساهمة تأتي دول منظمة التعاون في المرتبة الثانية إلى غاية سنة 2008، وبعد

سنة 2009 تتراجع إلى المرتبة الثالثة خلف الدول الآسيوية وتنخفض نسبة مساهمتها إلى ما دون 20%.

3- دول آسيا:

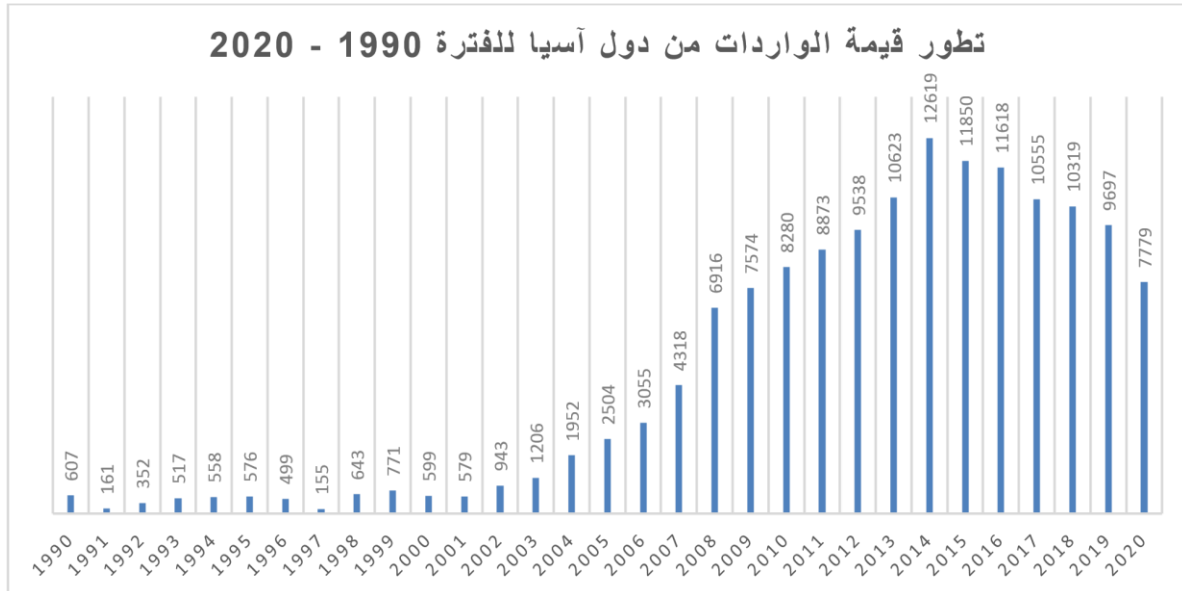
تحتل دول آسيا المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في الواردات بعد كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990 - 2020، والمرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2009.

الجدول رقم (12): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القيمة	607	161	352	517	558	499	576	155	643	771	599	579	943
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	1206	1952	2504	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10623	12619	11850
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020								
القيمة	11618	10555	10319	9697	7779								

الشكل رقم (14): تطور قيمة الواردات من دول آسيا للفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل رقم (14) هو التطور الملحوظ في قيمة الواردات الآسيوية، حيث نجد أن الواردات من الدول الآسيوية خلال الفترة 1990 إلى غاية 2004 تراوحت قيمتها

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

1952 مليون دولار، لتعرف تطور ملحوظ منذ سنة 2006 أين بلغت 3055 ملي و ن دولار لتصل سنة 2014 أكبر قيمة لها أين 12619 مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 21,54%، لتتخفف سنتي 2015 و 2016 عند حدود 11618 مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت 22 و 24 % على التوالي، وبذلك تعتبر الدول الآسيوية الممونة الثاني للاقتصاد الوطني بعد دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2009 لتعرف بعد ذلك الواردات من دول آسيا تذبذب وانخفاض حيث تم تسجيل في سنة 2020 حوالي 7779 مليون دولار.

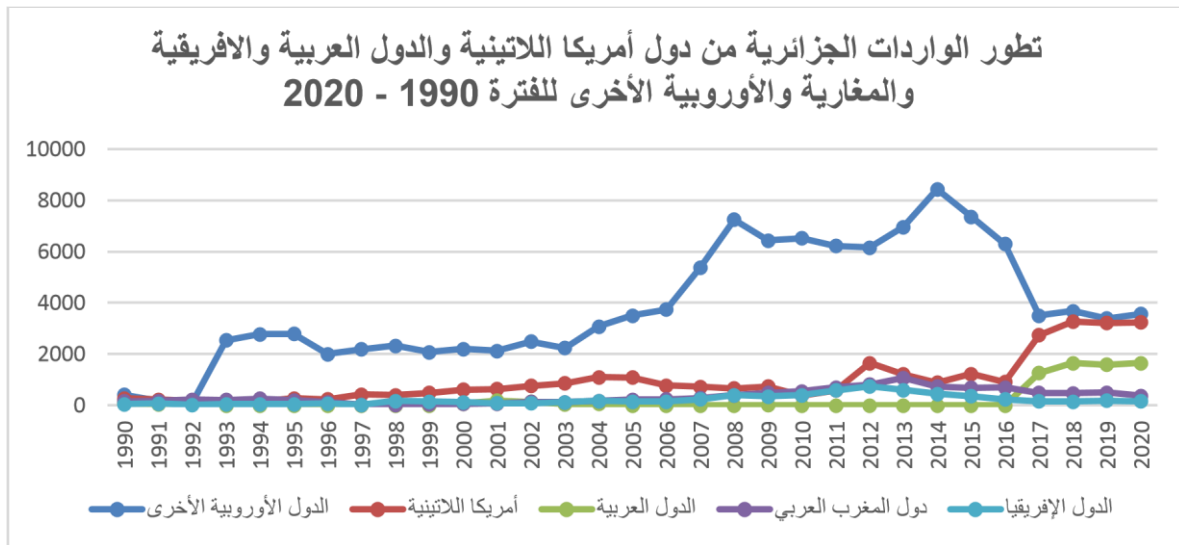
الجدول رقم (13): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والإفريقية والمغربية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 - 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الدول الأوروبية الأخرى	411	167	102	2539	2772	2785	2000	2181	2320	2074	2194	2125
أمريكا اللاتينية	274	216	180	109	157	271	233	423	400	485	603	636
الدول العربية	78	41	98	0	0	0	0	0	0	0	64	179
دول المغرب العربي	153	172	217	213	257	198	124	24	24	36	52	72
الدول الإفريقية	47	72	21	42	47	45	75	21	169	146	119	85
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول الأوروبية الأخرى	2485	2242	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6965
أمريكا اللاتينية	757	855	1097	1088	777	715	659	728	388	579	1652	1213
الدول العربية	127	47	56	0	0	0	0	2	0	0	0	0
دول المغرب العربي	127	120	169	217	235	284	395	478	544	691	807	1069
الدول الإفريقية	87	125	175	148	148	231	395	350	396	578	741	594
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020					
الدول الأوروبية	8436	7363	6295	3504	3674	3387	3570					

الأخرى								
أمريكا اللاتينية	3237	3217	3267	2732	909	1225	886	
الدول العربية	1642	1591	1652	1260	0	0	0	
دول المغرب العربي	371	490	473	486	697	680	738	
الدول الإفريقية	160	178	151	160	238	359	440	

الشكل رقم (15): تطور الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية والدول العربية والافريقية والمغربية والأوروبية الأخرى للفترة 1990 - 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات التقارير السنوي بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الشكل رقم (15) ضعف المبادلات مع باقي الأقاليم، لأن دول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول الآسيوية تستحوذ على ما يقارب 85% في فترة الدراسة، وهو ما يبين ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات المتقدمة، ويبقى التبادل مع الدول النامية ضعيف إذا ما قورن بالاتفاقيات الثنائية والإقليمية .

تستحوذ دول أمريكا اللاتينية على ما يقارب 6% كمتوسط خلال فترة التحرير التجاري، حيث تطورت قيمة الواردات من دول أمريكا اللاتينية من 274 مليون دولار سنة 1990 وبنسبة مساهمة 2,83% لتصل أعلى قيمة لها سنة 2011 مسجلة قيمة قاربت 5794 مليون دولار وهي أعلى قيمة في تاريخ المبادلات بين الطرفين، وبنسبة مساهمة بلغت 8,32%، لتتخفف سنتي 2015 و2016 أين بلغت حوالي 909 مليون دولار وبنسبة مساهمة في

حدود 6%. وتمثل الدول الأوروبية الأخرى ما نسبته 3% في المتوسط خلال فترة التحرير التجاري، أما الدول الإفريقية فلم يتجاوز التبادل معها حاجز 0,5 مليار دولار في أحسن أحوالها .

أما واردات الدول العربية والمغربية فهي تبقى ضعيفة ودون الطموحات، حيث بلغت نسبة الدول العربية (خارج دول المغرب العربي) ما نسبته 3% في نفس الفترة، حيث انتقلت قيمة الواردات من 78 مليون دولار سنة 1990 لتصل أكبر قيمة لها 1069 مليون دولار سنة 2013 وبنسبة مساهمة بلغت حوالي 4,39% لتتخفض إلى ما دون 2 مليار دولار ما بين سنتي 2014 و2016. أما الدول المغربية فلم تتجاوز قيمة الواردات حاجز المليار دولار، حيث سجلت أعلى قيمة لها 741 مليون دولار سنة 2012، أما نسبة مساهمتها في الواردات فلم تتجاوز 1%.

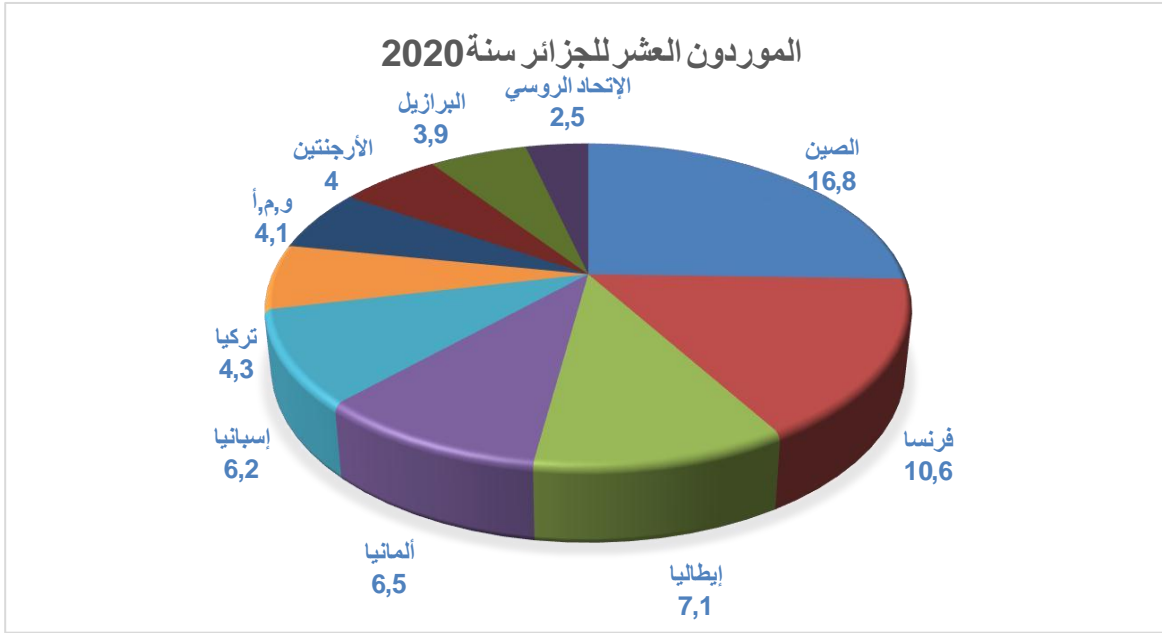
وقصد معرفة أهم الموردين للجزائر.

الجدول رقم (14) الموردون العشر للجزائر سنة 2020

الوحدة: مليون دولار

الصين	فرنسا	إيطاليا	ألمانيا	إسبانيا	تركيا	و,م,أ	الأرجنتين	البرازيل	الإتحاد الروسي
16,8	10,6	7,1	6,5	6,2	4,3	4,1	4	3,9	2,5

الشكل رقم (16) الموردون العشر للجزائر سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على حوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال الشكل رقم (16) نلاحظ أن أهم موردي الجزائر تقريبا هم أنفسهم زبائن الجزائر لسنة 2020، باستثناء الصين والأرجنتين، ويرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق بين الجزائر والدول الصناعية الكبرى، وحلت الصين في المرتبة الأولى بنسبة بلغت حوالي 16,8% وهو ما يعكس قوة الصين الاقتصادية على المستوى العالمي، في حين جاءت فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 10,6% متراجعة عن مركزها الأول، لأنها كانت تعتبر الشريك الرئيس للجزائر منذ الاستقلال لاعتبارات تاريخية، في حين بلغت نسبة الواردات الإيطالية نسبة 1,7%، ثم ألمانيا بنسبة 6,5%، وإسبانيا بنسبة بلغت 6,2%، ثم تركيا بنسبة 4,3% ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4,3%، والأرجنتين والبرازيل والإتحاد الروسي بنسبة تراوحت ما بين 4% و 2,5%. كما يلاحظ غياب الدول العربية والإفريقية عن أهم موردي الجزائر لسنة 2020، وذلك راجع إلى ضعف العلاقات التجارية البينية العربية والإفريقية، وكذا تشابه المنتجات .

المبحث الثاني: التعريف بالنموذج والاختبارات المستخدمة في الدراسة:

انه من اجل القيام بالدراسات القياسية لإحدى الظواهر الاقتصادية، وجب التعريف بأداة الدراسة والنموذج المتبع، وبالاعتماد على الدراسات السابقة فان هذه الدراسة سوف تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) (Autoregressive Distributed Lag mode)، لقياس العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL):

حظي نموذج (ARDL) بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وأصبح شائع الاستخدام في بحوث الاقتصاد القياس ي، وهو النموذج المستخدم في هذه الدراسة، الأمر الذي يقودنا إلى التعريف بهذا النموذج وخطوات تطبيقه.

الفرع الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL):

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، او ما يسمى باختبار الحدود باختبار لوجود علاقة التكامل المشترك في المدى القصير والطويل، والذي قدم بواسطة Pesaran & Shin 1998، وطوره فيما بعد Pesaran et al (2001) ويضم هذا النموذج بين ثناياه أسلوبا لاختبار العلاقة التوازنية طويلة المدى، عن طريق ما يسمى اختبار الحدود bounds test، ومن مزاياه انه لا يستلزم ان تكون المتغيرات المستقلة متكاملة من نفس الدرجة، وذلك شريطة ان لا تكون من بين المتغيرات المستخدمة متكاملة من الدرجة الثانية، أي انه يمكن تطبيق هذه المنهجية عندما تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من الدرجة صفر، أو عندما يكون هناك مزيج من المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى والدرجة صفر، وأيضا فان نموذج (ARDL) غير حساس لحجم العينة وملائم للعينات الصغيرة ويعطي متغيرات غير متحيزة، ويعتم اختبار الحدود على احصاءة Wald test، او احصاءة statisyc-F وذلك اختبار معنوية ابطاءات المتغيرات المستقلة في المستوى، وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM.¹

¹ أدهم محمد البرماوي، 2019، مرجع سابق، ص 109.

الفرع الثاني: خطوات تطبيق نموذج (ARDL):

للقيام بتنفيذ نموذج (ARDL) نتبع الخطوات التالية:

- التأكد من أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة (2) فهذا يبطل منهجية (ARDL).
- تحديد فترات الابطاء الكافية للنموذج وتقديره.
- اختبار صلاحية النموذج عن طريق التأكد من ان البواقي بها ارتباط تسلسلي وتباين الأخطاء غير متجانس.
- إجراء اختبار الحدود bounds test لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. - إذا النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.
- استخدام نتائج النموذج المقدر في الخطوة السابقة لقياس ديناميكية تأثير العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

المطلب الثاني: الاختبارات القبلية في نموذج (ARDL):

- قبل أن نقوم بتطبيق نموذج الدراسة، من الواجب أولاً القيام باختبارات إستقرارية المتغيرات المكونة للنموذج، وذلك لتحديد درجة التكامل لكل متغير، وبعدها تحديد مكونات النموذج الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:
- للقيام بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة، ويوجد العديد من هذه الاختبارات لذلك قمنا باختيار إختبارين هما اختبار ديكي فولر المطور ADF وكذلك اختبار فليبس بيرون PP.

أولاً: اختبار ديكي فولر ADF:

تركز اختبارات ADF على الفرضية البديلة: $\Phi < 1$: بناء على التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة:¹

$$[3] \quad \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[4] \quad \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[5] \quad \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

$$\varepsilon_t \rightarrow i.i.d$$

وتتمثل فضيات هذا الاختبار كما يلي:

{ يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة
غير مستقرة: H_0

لا يوجد جذر وحدة تعتبر السلسلة

مستقرة: H_1

يتم رفض الفرض الصفري إذا كانت القيمة المحسوبة لـ T -statisic اقل من القيمة
المجدولة ضمن جداول ديكي فولر عند مستوى معنوية 05%، او عن طريق قيمة p فاذا
كانت قيمة p معنوية فإنه يتم رفض الفرض الصفري ونقرر بان السلسلة لا يوجد بها جذر
وحدة ومنه فان هذه السلسلة مستقرة، فاذا لم تستقر السلسلة عند المستوى فإننا نأخذ الفرق
الأول ونعيد الاختبار الى ان تستقر السلسلة وعند استقرار السلسلة فتلك هي درجة التكامل
فمثلاً لو ان لدينا سلسلة إستقرت عند اخذ الفرق الأول فان هذه السلسلة متكاملة من الدرجة
1.

ثانياً: اختبار فليبس بيرون PP:

يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة
باستخدام طريقة اللامعلمية لتباين النموذج، لكن يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي،
ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، كما انه يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي

¹ شخي محمد، 2011، مرجع سابق، ص135.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

للبنوكي وعدم إثبات التباين للخطأ العشوائي التي تعاني منها اختبار ديكي فولر العادي او البسيط، ويقوم هذا الاختبار على أربعة مراحل: ¹

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية للنماذج القاعدية لاختبار ديكي فولر وحساب الاحصائيات المرفقة لها.
- تقدير التباين المسمى بالقصير الأجل.
- تقدير المعامل الصحيح δ_t^2 والمسمى بالتباين الطويل الأجل، والمستخرج من هيكلية التباينات المشتركة للبنوكي النموذج السابق حيث:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^1 \left(1 - \frac{1}{1+t}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n = t + 1 e_t e_{t-1}$$

من اجل تقدير هذا التباين الطويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية n. حساب إحصائية فليبس برون

$$t^k \phi_1 = \sqrt{k} \frac{(\phi_1 - 1)}{C \phi_1} + \frac{n(k-1) C^t \phi_1}{\sqrt{k}}$$

يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon

الفرع الثاني: تحديد درجات الإبطاء المثلى وتقدير النموذج:

يجب تحديد فترات الإبطاء المثلى لهذا النموذج وبعدها القيام بتقدير هذا النموذج، نذكرها كما يلي ²:

أولاً: تحديد درجات الإبطاء المثلى:

بعد دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الآن سنقوم بتحديد درجات الإبطاء المثلى وتقدير النموذج

(ARDL) حسب معيار SC والذي يعد أكثر استعمالاً ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{LnT. } \delta_2 \left(\frac{p+q}{r} \right) \text{ BIC} = \text{Ln}$$

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

حيث δ^2 تباين البواقي المحسوب بطريقة المعقولة العظمى أي بقسمة مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط كما ان المقدار $(p+q)$ هنا يشير الى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج، ويكون الاختيار فيه على أساس أصغر قيمة للمعيار، أي نفضل النموذج الذي يحقق أصغر قيمة.

ثانياً: تقدير النموذج (ARDL):

بعد تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج ARDL الان سنقوم بتقدير النموذج ويمكننا التعبير عن نموذج ARDL في حالة وجود K متغير مفسر بالمعادلة التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_t + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \dots + a_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t : حد الخطأ العشوائي، β_0 : الحد الثابت، p رتبة المتغير التابع Y, X_t عدد فترات الإبطاء للمتغير t ، متغير الزمن، ويمكن التعبير عن المعادلة إختصاراً بـ ARDL $(p, q_1, q_2, \dots, q_k)$ على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث ان:

- C : الحد الثابت
 - Δ : الفرق من الدرجة الأولى.
 - K : عدد المتغيرات.
 - P : فترة ابطاء المتغير التابع Y .
 - q, q_2, \dots, q_k : فترات ابطاء المتغيرات المفسرة X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي.
 - a, a_2, \dots, a_k : معاملات العلاقة طويلة الاجل.
 - $\beta, \beta_2, \dots, \beta_k$: معاملات العلاقة قصيرة الاجل.
 - ε_t : حد الخطأ العشوائي.
- ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال الفرضيتين التاليتين:
- H_0 : عدم وجود تكامل مشترك، علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

- H_1 : وجود تكامل مشترك، علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات.

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج، اختبار الحدود واشتقاق معامل تصحيح الخطأ: أنه وبعد تقدير النموذج وجب اختبار الحدود لكن قبل ذلك يجب أولاً اختبار صلاحية النموذج.

الفرع الأول: اختبار صلاحية النموذج:

لاختبار صلاحية النموذج يجب اثبات أن البواقي غير مرتبطة تسلسلياً عن طريق اختبار LM TEST، وكذلك اثبات أن تباين الأخطاء متجانس عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test:

LM TEST: اختبار 1.

يقترح Godfrey 1979 النموذج التالي: ¹

$$\Phi(L)W_t = \theta(L)\varepsilon_t$$

$$\Phi(L) = (1 - \phi_1 L - \phi_2 L^2 - \dots - \phi_P L^P - \phi_{P+1} L^{P+1} - \dots - \phi_{P-P} L^{P-P})$$

$$\theta(L) = (1 - \theta_1 L - \theta_2 L^2 - \dots - \theta_q L^q - \theta_{q+1} L^{q+1} - \dots - \theta_{q+q} L^{q+q})$$

حيث W_t السلسلة مستقرة بعد اجراء الفروقات من الدرجة d على السلسلة Régis (Y bouronnais, 2018)

وتكون المعالم Φ_{p+i}, θ_{q+j} في البداية مساوية للصفر حيث $j=1, 2, \dots, q$ و $i=1, 2, \dots, p$ ثم نقدر النموذج المقترح بالطريقة المعتادة، ومن ثم فان الانحرافات المعيارية للمقدرات المضافة سوف تبين ما اذا كانت المعالم المضافة تختلف عن الصفر ام لا، كما يمكن استخدام اختبار LM المقترح من طرف Grodfley والذي يعتمد على المشتقات اللوغارتمية لدالة المعقولية بالنسبة للمعالم المضافة والمقيمة عند المعالم المقدرة في ظل الفرضية H_0 والقائلة بان النموذج الأصلي هو الصحيح.

¹ (أدهم محمد البرماوي، 2019)

Heteroskedasticity Test: إختبار 2.

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج وتكون خطواته كالتالي: (Régis bouronnais, 2018)

تقدير النموذج العام $\varepsilon + Y = XB$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي (ε_t^2) تقدير المعادلة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، ونفقد في هذه الحالة q من المشاهدات.
- فرضية ثبات التباين H_0 التي يجب اختبارها هنا هي:

$$H_0 : \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_p = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = (n \times R^2 - LM)$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q ، إذا كان LM أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية α فإننا نرفض فرض العدم H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من المعاملات يختلف عن الصفر فإن التباين للأخطاء العشوائية غير متجانس.

إذا تم الوصول الى وجود ان البواقي بها ارتباط تسلسلي او تباين الأخطاء غير متجانس فإننا نذهب الى مرحلة التصحيح عن طريق إضافة فترات الابطاء او عن طرق استخدام HAC.

3. اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغييرت هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي الراجعة او المعاودة، او المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة او المعاودة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال، لأنهم يوضحون أمرين هامين لإثبات وجود أي تغيير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل، وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذه الاختبارات نجدها مصاحبة لنموذج ARDL.

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05% وهذا يعني ان المعلمات مستقرة طول فترة الدراسة.¹

الفرع الثاني: اختبار الحدود bounds test:

هناك نوعين من اختبار الحدود وهما إختبار الحدود F bounds test وإختبار الحدود T bounds test سيتم ذكرهما كما يلي:²

F bounds test: اختبار الحدود 1.

يعتمد هذا الاختبار على اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطنة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار f) وبعدها نقوم بمقارنة هذه الإحصائية بالقيمة الحرجة المناظر المحسوبة في Pesaran et al 2001 ونظرا لان اختبار f له توزيع غير معياري، فان هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض ان كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية او في مستواها بمعنى انها متكاملة من الدرجة صفر (0) ، اما قيمة الحد الأعلى وتفترض ان المتغيرات ساكنة في الفروق الأوليقيها، بمعنى انها متكاملة من الدرجة واحد صحيح أي (1) ا حيث:

- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض الفرض العدم الذي يدل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- اذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فلا يمكن رفض الفرض العدم ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.
- اما اذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحد الأدنى والحد الأعلى ستكون النتائج غير محددة ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما اذا كان هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه.

1

(²أدهم محمد البرماوي، 2019)

T bounds test : اختبار الحدود 2.

لا يمكننا استخدام هذا الاختبار الا بعد اثبات ان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لان هذا الاختبار يثبت مدى منطقية علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ويعتمد على نفس فرضيات اختبار الحدود F ففيه يتم مقارنة T المحسوبة مع الحدود الأدنى والعليا فاذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأعلى سيتم رفض فرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك منطقية واذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة الحد الأدنى فإننا نفشل في رفض الفرض العدم ونقرر ان العلاقة بين المتغيرات علاقة تكامل مشترك غير منطقية.

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

تم تقديم ما يسمى بنموذج تصحيح الخطأ، في أوائل الثمانينيات، من قبل Hendry على وجه الخصوص تتيح هذه النماذج الديناميكية دمج التغيرات قصيرة الاجل والطويلة الاجل الى المتغيرات، بحيث يدرس الحالة التي يكون بين X_t و Y_t تكامل مشترك حيث $CI(1.1)$ Y_t, X_t و $\beta_1 - \beta_2 = \alpha_1 / \alpha_2$ شعاع التكامل المشترك أي $(Y_t - \beta_1 X_t) \sim I(0)$ ، في هذا النوع من النمذجة من السلسلتين متكاملتين وغير مستقرتين يزيد من مشكلة التقدير، المعنوية الإحصائية للنموذج هي السبب في كون ان السلسلتين غير مستقرتين (أي هناك تكامل مشترك)، ان استعمال الانحدار المباشر لـ Y_t و X_t يعتبر غير ممكن باعتبار ان العلاقة المفترضة انطلاقاً من هذا الانحدار ليست واقعية، فينجم عن ذلك الحصول على علاقة بين اتجاهين.¹

يكمن المشكل الأساس ي في سحب العلاقة المشتركة للتكامل المشترك (الاتجاه العام المشترك) من جهة

ومن جهة أخرى البحث عن الارتباط الحقيقي بين المتغيرين وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ ECM، فهو يجمع بين النموذج الساكن ∇X_t β_1 والنموذج الديناميكي الحركي $\nabla X_t - \beta_2 X_{t-1} - \beta_1 \nabla Y_t$ (ليكن):

$$\nabla Y_t = \beta_1 \nabla X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta_1 X_{t-1})$$

¹ شخي محمد، 2011)

$$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$$

إضافة الى العلاقة طويلة المدى، يسمح نموذج تصحيح الخطأ في دمج التقلبات قصير المدى، المعامل 2β الذي ينبغي ان يكون سالبا يمثل قوة الجنب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى. المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية:

يتم في هذا المبحث صياغة وتقدير النموذج القياس ي وتحليله بالاعتماد على برنامج Eviews 10، بحيث سنقوم في هذا المبحث بصياغة النموذج، وبعده بعرض نتائج الدراسة والقيام بالاختبارات الإحصائية والقياسية التي شملتها الدراسة، وفي الأخير سيتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي:

ان أهم مرحلة في مرحل بناء النموذج القياس ي هي مرحلة صياغة هذا النموذج، حتى يتسنى لنا تقدير ودرسته، حيث قمنا باعتبار ان الواردات الإجمالية (MT) والواردات مواد الغذائية (MAG) كمتغير مستقل، اما المتغير الثاني فهو الناتج الوطني الخام للفرد (PNBPP) الذي يعتبر كمتغير تابع، اما فيما يخص فترة الدراسة فهي تغطي الفترة (1990-2020).

الفرع الأول: الشكل الرياضي للنموذج:

يمكن التعبير رياضيا للنموذج بالشكل المعادلة التالية:

$$f = \text{PNBPP} (MT, MAG)$$

من اجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام النموذج القياس ي.

الفرع الثاني: الشكل القياس ي للنموذج:

من اجل دراسة الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياس ي وسيتم التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$\text{PNBPPT} = \beta_0 + \beta_1 MT_t + \beta_2 MAG_t + \varepsilon_t$$

حيث:

β_0, β_1 : تمثل معاملات النموذج المقدر.

ε_t : تمثل المتغير العشوائي او حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على النمو الإقتصادي والتي لم تدرج في النموذج.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج واختبار صلاحيته واستقراره

يشمل هذا المطلب على الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية والفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL وتحديد درجات الإبطاء اما الفرع الثالث تم فيه: اختبارات صلاحية واستقرار النموذج المقدر.

الفرع الأول: نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:

من اجل تحديد درجات إبطاء السلاسل الزمنية ستقوم بدراسة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النم وذج عن اختبارات جذر الوحدة ولتطبيق ذلك يجب القيام باختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون كما يلي:

سنحاول معالجة إشكالية استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة الاستقرار للمتغيرات قيد الدراسة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر وفليبس بيرون والذي يكشف عن وج ود جذر الوحدة من عدمه في السلسلة في النماذج الثلاثة.

1- اختبارات الإستقرارية عند المستوى.

ستحاول في هذا الجزء إجراء اختبارات الاستقرار لديكي فولر وفليبس سيبيرون عند المستوى، نتائج هذه الاختبارات مبينة في الملحق رقم 02، ويمكن اختصارها في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبارات الاستقرار عند المستوى (ADF)

		PNBPP	MAG	MT
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-0.7287	-1.1779	-3.5656
	Prob.	0.8239	0.6689	0.0147
		n0	n0	**
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-2.6048	-2.0262	-4.3397
	Prob.	0.2813	0.5615	0.0112
		n0	n0	**
عدم وجود قاطع وتجاه عام	t-Statistic	1.1150	0.2566	-0.3099
	Prob.	0.9274	0.7538	0.5652
		n0	n0	n0

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (16): نتائج اختبارات الاستقرارية عند المستوى (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		PNBPP	MAG	MT
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-0.8685	-0.9977	-0.9796
	Prob.	0.7842	0.7411	0.7475
		n0	n0	n0
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-2.2244	-2.2400	-1.2209
	Prob.	0.4598	0.4518	0.8878
		n0	n0	n0
عدم وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	1.2648	0.3733	0.1524
	Prob.	0.9440	0.7858	0.7231
		n0	n0	n0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل قيم في النماذج الثلاثة أكبر من مستوى معنوية 05% وذلك في اختبار ديكي فولر وكذلك فليبيس بيرون، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى.

2- اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول:

نظرا لعدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى فإنه يتوجب القيام بعملية الاختبار عند الفرق الأول مبينة في الملحق رقم 03 وهذا ما يتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول (ADF)

At First Difference

		d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-7.2699	-2.1669	-2.8115
	Prob.	0.0000	.02221	0.0690
		***	n0	*
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-7.1488	-2.1289	-2.8034
	Prob.	0.0000	0.5076	0.2073
		***	n0	n0
عدم وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-6.0575	-2.0159	-2.8049
	Prob.	0.0000	0.0438	0.0067

		***	**	***
--	--	-----	----	-----

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول رقم (18): نتائج اختبارات الاستقرار عند الفرق الأول (PP)

<u>At First Difference</u>				
		d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-7.2911	-6.2160	-2.9081
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0566
		***	***	*
وجود قاطع وإتجاه عام	t-Statistic	-7.1714	-6.1080	-2.8034
	Prob.	0.0000	0.0001	0.2073
		***	***	n0
عدم وجود قاطع وتجاه عام	t-Statistic	-6.1117	-6.0542	-2.8841
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0055
		***	***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة Prob في النموذج الثالث لدى اختبار ديكي فولر وكذلك فليبس بيرون اقل من مستوى معنوية 05% ومنه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة ومنه فان السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وبما أنها استقرت عند الفرق الأول يمكننا استخدام نموذج ARDL.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج وتحديد درجات الابطاء:

أولاً: تقدير نموذج ARDL:

يتم تحديد نتائج تقدير نموذج ARDL من خلال الجدول التالي:

Dependent Variable: PNBPP
 Method: ARDL
 Date:
 Sample (adjusted): 1993 2020
 Included observations: 28 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): MAG MT
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(3, 3, 2)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PNBPP(-1)	0.110725	0.199811	0.554150	0.5867
PNBPP(-2)	0.138580	0.180646	0.767134	0.4535
PNBPP(-3)	0.472608	0.223769	2.112040	0.0498
MAG	-14.17763	10.17792	-1.392980	0.1816
MAG(-1)	17.22019	12.73276	1.352432	0.1940
MAG(-2)	-23.94019	11.36149	-2.107134	0.0503
MAG(-3)	-15.22456	6.913050	-2.202293	0.0417
MT	10.14343	2.831757	3.582027	0.0023
MT(-1)	-15.71400	5.084829	-3.090370	0.0066
MT(-2)	13.94692	3.877771	3.596632	0.0022
C	57342.60	20121.60	2.849803	0.0111
R-squared	0.984194	Mean dependent var		262117.6
Adjusted R-squared	0.974897	S.D. dependent var		155125.1
S.E. of regression	24577.96	Akaike info criterion		23.34381
Sum squared resid	1.03E+10	Schwarz criterion		23.86718
Log likelihood	-315.8134	Hannan-Quinn criter.		23.50381
F-statistic	105.8563	Durbin-Watson stat		2.170098
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

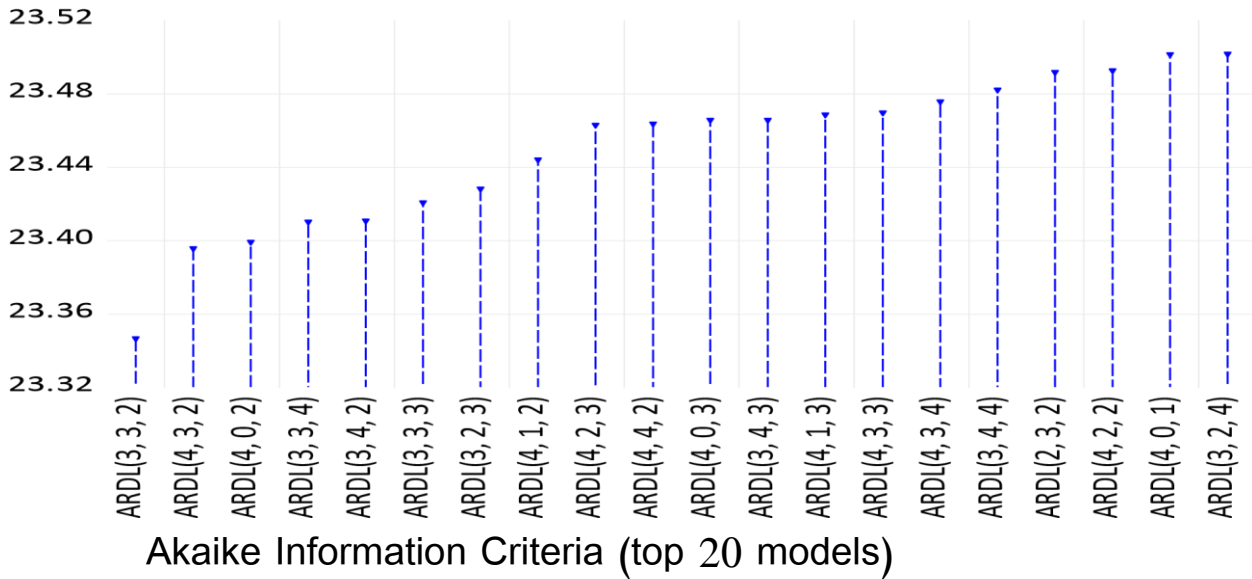
الجدول رقم (19): تقدير نموذج ARDL

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

معامل R^2 يمثل 97% من المتغيرات في المتغير التابع سببها المتغيرات المستقلة والباقي المتمثل في 3% تأثيرات خارجية اخرى بينما المتغير التابع PNBPP يؤثر بـ 3 تأخيرات والمتغير المستقل MAG يؤثر على المتغير للفترة الحالية وبـ 3 تأخيرات .
 ثانيا: درجات الابطاء المثلى:

يتم تحديد درجات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج القياس ي من خلال القيام بعملية التقدير وفق اختبار شوارتز (SIC)، ويتم التأكد من أن فترات إبطاء المتغيرات الداخلة أن النموذج (2.3.3)
 ARDL هو الأفضل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): تحديد نموذج ARDL الأمثل



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الشكل السابق أفضل عشرون نموذجاً حسب معيار (AIC) تم تقديرها، وأن النموذج (2.3.3) ARDL هو الأفضل حيث يعطي أقل قيمة لإحصائية هذا المعيار .

الفرع الثالث: نتائج إختبارات صلاحية واستقرار النموذج المقدر:

يجب في هذه المرحلة وقبل مرحلة اختبار الحدود التأكد من سلامة النموذج المقدر، من خلال القيام بسلسلة من الاختبارات التي تحدد مدى صلاحيته وكفاءته، حيث تنقسم هذه الاختبارات إلى ن وعين:

أولاً: إختبارات التشخيص للنماذج المقدر:

يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية لفحص سلسلة البواقي في النموذج المقدر، كما يلي:

- إختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يتم اختبار الارتباط الذاتي للبواقي من خلال اختبار LM test وذلك لإثبات عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي وذلك من خلال الجدول التالي وهي مبينة في الملحق رقم 06:

الجدول رقم (20): نتائج اختبار LM test

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.7650	0.272745	Prob. F(2,15)	F–statistic
0.6119	0.982516	Prob. Chi–Square(2)	Obs*R–squared

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob أكبر ر من 05% ومنه فلا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بينالبواقي في النموذج المقدر.

- إختبار تجانس تباينات البواقي:

يتم الكشف عن تجانس تباينات البواقي عن طريق اختبار Heteroskedasticity Test من خلال الجدول التالي وهي مبينة في الملحق رقم 07:

Heteroskedasticity Test الجدول رقم (21): نتائج اختبار

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.3743	Prob. F(1,25)	0.818286	F–statistic
0.3549	0.855739	Prob. Chi–Square(1)	Obs*R–squared

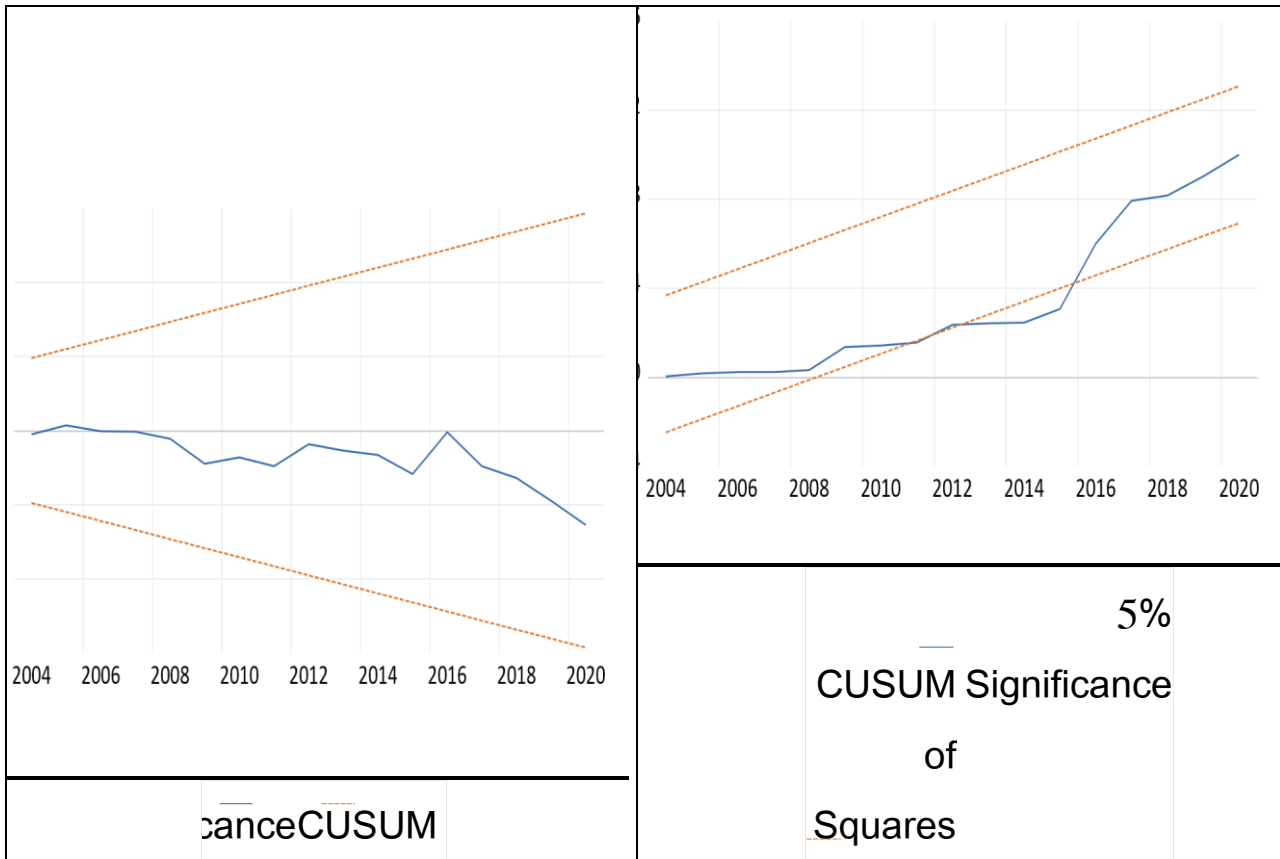
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة prob هي قيمة كبيرة أكبر من 05% ومنه فان تباين الأخطاء متجانس.

ثانياً: اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال إختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM وإختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Squares of CUSUM، كما هو موضح في الشكل الموالي.

CUSUM و Squares of CUSUM الشكل رقم (18): نتائج إختبار



المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الشكل السابق أن التمثيلات البيانية لكل من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Squares of CUSUM، هي عبارة خطوط وسطية تقع داخل الحدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني إستقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك إستقرار هيكلي للنموذج المقدر على طول فترة الدراسة.

اذن وبعد هذه الاختبارات والتي من خلالها قمنا بتحديد مكونات النموذج وتحديد درجات الابطاء وكذلك أثبتنا انه لا وجود لمشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وان تباين الأخطاء متجانس، وأيضا التأكد من الإستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، يمكن القول ان نموذج (3.3.2)

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

ARDL يستوفي شروط الإستقرار والصلاحية، اذن فإننا نستطيع المرور للمرحلة التالية والمتمثلة في اختبار الحدود.

المطلب الثالث: إختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد القيام بتقدير النموذج وعملية اختيار النموذج الأفضل وبعدها القيام باختبار مدى صلاحية حيث تم التوصل ان هذا النموذج صالح للتقدير لذلك سنقوم الآن باختبار الحدود وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الفرع الأول: نتائج اختبار الحدود:

يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك من عدمه من خلال اختبار F-Bounds Test كما هو موضح في الجدول ادناه وهي مبينة في الملحق رقم 08.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.210497	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة F-statistic أكبر من كل الحدود العليا عند مستوى معنوية

5.2%، 5% و 10% مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الواردات الإجمالية والواردات المواد الغذائية والنواتج الوطني الخام للفرد.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل وجب تفسير معامل تصحيح الخطأ لتقدير سرعة تصحيح الأخطاء من الأجل القصير الى الاجل الطويل وتقدير سرعة التصحيح من خلال اختبار ARDL

كما في الجدول التالي مبينة في الملحق رقم (09) Error Correction Regression

الجدول رقم (23): نتائج إختبار **ARDL Error Correction Regression**:

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(PNBPP)

Selected Model: ARDL(3, 3, 2)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 06/15/23 Time: 00:37

Sample: 1990 2020

Included observations: 28

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNBPP(-1))	-.0611188	0.149896	-4.077407	0.0008
D(PNBPP (-2))	-0.472608	0.167101	-2.828279	0.0116
D(MAG)	-14.17763	8.600483	-1.648469	0.1176
D(MAG (-1))	39.16475	10.02048	3.908469	0.0011
D(MAG (-2))	15.22456	5.719282	2.661971	0.0164
D(MT)	10.14343	2.446107	4.146765	0.0007
D(MT (-1))	-13.94692	3.185028	-4.378899	0.0004
CointEq (-1) *	0.278087	0.051440	-5.406095	0.0000
R-squared	0.706559	Mean dependent var		13171.52
Adjusted R-squared	0.603855	S.D. dependent var		36002.14
S.E. of regression	22659.76	Akaike info criterion		23.12953
Sum squared resid	1.03E+10	Schwarz criterion		23.51016
Log likelihood	-315.8134	Hannan-Quinn criter.		23.24589
Durbin-Watson stat	2.170098			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وفقا لنموذج تصحيح الخطأ يتضح ان حد تصحيح الخطأ في النموذج سالب ومعنوي احصائيا عند مستوى معنوية 01% وهذا ما يعني أن عملية تتم فعلا، وقد بلغ حد تصحيح الخطأ في النموذج ما قيمته -0.278087 وهو معنوي احصائيا، وهذا يعني ان نسبة 70,65% من أخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة، وعلى هذا فان العودة للتوازن عند حدوث اختلال عن العلاقة طويلة الاجل تستغرق ما مقدار سنة وستة اشهر تقريبا، اما

فيما يخص العلاقة قصيرة الاجل فنلاحظ ان قيمة وborP غي ر معنوية احصائيا وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة بين الواردات الإجمالية و الواردات المواد الغذائية والنتاج الوطني الخام للفرد على المدى القصير .

الفرع الثالث: نتائج تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل:

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع في المدى الطويل، حيث يبين الجدول التالي نتائج هذا التقدير وهي مبينة في الملحق رقم 10:

الجدول رقم (24): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MAG	-129.8953	84.56389	-1.536062	0.1429
MT	30.12132	13.78504	2.185073	0.0432
C				0.0707
	206203.9	106946.2	1.928109	

$$EC = PNBPP - (-129.8953 * MAG + 30.1213 * MT + 206203.8790)$$

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك علاقة إيجابية وغير معنوي للواردات الإجمالية على الناتج الوطني الخام للفرد على الاجل الطويل، حيث كانت قيمة معامل الواردات الإجمالية في حدود 12132,30، وهذا عند مستوى معنوية إحصائية عالية 1%؛ كما تشير أيضا أن النتائج للواردات المواد الغذائية تأثر سلبيا وغير معنوي.

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا خلال هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية لأثر الواردات الإجمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2020، بحيث لاحظنا وجود تذبذب مستمر للنمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة، وقمنا بدراسة تطورات الواردات والهيكل السلعي والجغرافي لها كمؤشر للنمو الاقتصادي، بحيث لاحظنا وجود تذبذبات بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدراسة، وهذا راجع لسياسات المتبعة من طرف الدولة. قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدراسة أثر الواردات على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. ولقد أظهرت الدراسة أن النمو الاقتصادي يتأثر بالواردات على المدى الطويل، بحيث أن كل تغير في الواردات يصاحبه تغير في النمو الاقتصادي وهذا وفقا للعلاقة الطردية بينهما، بينما في المدى القصير فتوصلنا الى نتيجة وجود علاقة سلبية في المدى القصير بين الواردات والنمو الاقتصادي.

الختامة

إن الغرض من هذه الدراسة هو توضيح أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 حيث حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وهذا ما تم تناوله في الفصل الأول، أما في الفصل الثاني فقد حاولنا بالقيام بالدراسة القياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك باستخدام نموذج ARDL.

أولاً: اختبار صحة الفرضيات:

- 1- تؤثر الواردات بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر فكلما تغيرت الواردات تغير معه النمو الاقتصادي خاصة فيما تعلق بواردات التجهيز والمواد النصف المصنعة في الجزائر خلال فترة الدراسة، هي فرضية صحيحة ظهرت هذه نتائج من خلال العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - 2- إن الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة في الأجل القصير بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهي فرضية صحيحة بينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سلبية في الأجل القصير بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - 3- إن الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة في الأجل الطويل بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
 - 4- إن الفرضية التي تنص على أنه هناك علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر. هي فرضية صحيحة حيث بينت نتائج الدراسة في نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ثانياً: نتائج الدراسة التحليلية:
- وجود أهمية بالغة للواردات على النمو الاقتصادي ودورها الكبير في التطور.

- التجارة الخارجية هي مجموعة السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف الى الاعتماد على تحررها.
- للواردات أهمية كبيرة سواء على إستراتيجية النمو الاقتصادي أو على التنمية الاقتصادية.
- من أهم مؤشرات قياس التجارة الخارجية لدولة ما هو نسبة قيمة الواردات على الدخل الوطني.
- أهمية الواردات في زيادة الرفاهية الاجتماعية في الدول النامية وتوسيع نطاق السوق المحلي.
- جل الدراسات السابقة اثبتت وجود علاقة طردية بين الواردات والنمو الإقتصادي.

ثالثا: نتائج الدراسة القياسية:

- نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير التابع تبين ان السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى.
- نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير المستقل تبين ان السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى.
- نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج تبين ان فترة التأخير المثلى للنموذج ARDL هي نموذج . (ARDL 3.3.2)
- نتائج اختبارات الاستقرار والصلاحية توضح أن نموذج ARDL مستقر هيكليا، وإن أخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ولا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي، بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء .
- أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن وهي سنة.
- لا يوجد تأثير للواردات على النمو الإقتصادي على المدى القصير في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- هناك علاقة بين الواردات والنمو الإقتصادي على المدى الطويل وهي علاقة طردية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- ان كل هذه النتائج ان دلت على شيء فهو تأثير للواردات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما تم التوصل إليه في معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الواردات والنمو الإقتصادي، سواء كانت على المستوى المحلي أو العربي أو حتى الأجنبي، غير أنه في الجزائر فان النمو الإقتصادي يتأثر بالواردات بنسبة قليلة جدا.

رابعا: اقتراحات الدراسة:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها تم اقتراح ما يلي:

- العمل على تشجيع الإنتاج الوطني من اجل التقليل من تكلفة الواردات.
- محاولة توازن ميزان المدفوعات.
- البحث العميق لأثر الواردات على النمو الإقتصادي.
- الاهتمام بمجال الواردات أكثر وتحديد أنواعها وانتهاج سياسة الإحلال تدريجياً لرفع وتشجيع الإنتاج الكلي.
- تقدير مستويات عالية للنمو الإقتصادي خاصة في الجزائر.

خامسا: أفاق الدراسة:

بعد عرض النتائج المتحصل عليها وتقديم بعض الاقتراحات نتجت لنا عدة مواضيع ذات علاقة بهذه الدراسة ارتأينا أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، نذكر منها:

- دراسة قياسية للواردات وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الصرف، التضخم الناتج المحلي، نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي، وغير ذلك من متغيرات اقتصادية.

- أثر الواردات على النمو الإقتصادي في ظل وباء كورونا.
- مستقبل النمو الإقتصادي والتجارة الخارجية خارج المحروقات.

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي (الإصدار 1). دار وائل للنشر.
2. أحمد خالد فرحان المشهدان وآخرون . (2013). مبادئ الاقتصاد. عمان_الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
3. أدهم محمد البرماوي. (2019). تقييم فعاليات السياسة النقدية في ظل العولمة المالية، كلية التجاور. أطروحة دكتوراه في اقتصاد، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم الاقتصاد والمالية العامة، 200. مصر، جامعة طنطا، مصر.
4. أسامة بن محمد باحنشل. (1999) مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي. المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة الملك سعود.
5. أسماء ماصمي. (2014-2015). "أثر الإنفاق العالم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر. مذكرة ماجستير اقتصاد كمي، 144. تلمسان، أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر.
6. أشواق بن قدور. (2007). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. منكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 41.
7. أمال حاجي(2014/2015). أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 2013/1970 مذكرة لنيل شهادة ماستير أكاديمي علوم إقتصادية، 16. أم البواقي، جامعة أم البواقي، الجزائر.
8. بديع جميل قدو. (2009). التسويق الدولي (الإصدار 1). الأردن: دار المسيرة.
9. بنك الجزائر(2009). التقرير السنوي 2009. بنك الجزائر، الجزائر.
10. بوجمعة بلال، و عثمان ملوك. (2016, 3012). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة: 2001-2016. مجلة الحوار الفكري، 161.
11. جاسم محمد(2001). التجارة الدولية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
12. جمال حلاوة، و علي صالح(2009). مدخل إلى علم التنمية. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
13. حسين عبد الحميد، و احمد رشوان . (2009). "التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا". مصر : مؤسسة شباب الجامعة.
14. خالد محمد السواعي(2009). التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها (الإصدار 1). الأردن: عالم الكتاب للنشر والتوزيع.
15. رشاد العصار وآخرون. (2000). اقتصاديات التجارة الخارجية (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. زرمان كريم. (2010). "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وأبحاث اقتصادية وإدارية. 07، 198. خنشلة، مركز الجامعي خنشلة، الجزائر.
17. سالم توفيق النجفي، و محمد صالح تركي القريش ي. (بلا تاريخ). مقدمة في الإقتصاد والتنمية. مديرية دار الكتاب للطباعة العراق.
18. سامي عفيفي حاتم(1991). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم (الإصدار 1). مصر: دار المصرية البائنية.
19. سعيد عبد العزيز عثمان(2004). مقدمة في الاقتصاد العام. الجزائر: عالم الكتاب للنشر والتوزيع.

قائمة المصادر و المراجع

20. سميح مسعود(2008). الموسوعة الاقتصادية. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
21. شريف علي الصوص(2012). التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات. عمان_الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
22. شقيري نوري موسى، و آخرون(2015). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (الإصدار 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
23. شيخي محمد(2011). طرق الاقتصاد القياس ي، محاضرات وتطبيقات (الإصدار 1). الجزائر: دار الحامد.
24. صدر الدين صوالي(2005). النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. مذكرة ماجستير، 25. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
25. عادل أحمد حشيش(1999). تاريخ الفكر الاقتصادي. دار وائل للنشر والتوزيع.
26. عائشة مسلم(2006). اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير، 48. الجزائر، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
27. عبد الرشيد، و بن ديب(2002/2003). تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، 232-233. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
28. عبد العزيز، و عبد الرحمن سليمان(2004). التبادل التجاري – الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
29. علي العمري. (2007). تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، 52. الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر.
30. عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
31. فليح حسن خلف(2000). العلاقات الاقتصادية الدولية. دار وائل للنشر والتوزيع.
32. كروشة إيمان. (2009). محددات دالة الطلب على الواردات دراسة حالة الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد الدولي، 17-18-19. مستغانم، جامعة مستغانم، الجزائر.
33. كلثوم صافي(2014). اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010). مذكرة الماجستير في الاقتصاد الدولي، 66-68-67. وهران، جامعة وهران، الجزائر.
34. محمد أحمد السريتي. (2009). التجارة الخارجية (الإصدار 1). مصر: الدار الجامعية.
35. محمد البنا. (1992). التخطيط والتنمية الاقتصادية. المنوفية، جامعة المنوفية، مصر.
36. محمد دياب. التجارة الدولية في عصر العولمة الإصدار (1). بيروت: دار المنهل اللبناني. (2010)

قائمة المصادر و المراجع

37. محمد عبد العزيز عجمية ، و محمد الليثي.(2004). التنمية الإقتصادية. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
38. محمد عبد العزيز عجمية، و مدحت العقاد. (بلا تاريخ). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة للطباعة.
39. محمد ناجي حسن خليفة.(2001). "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم" (الإصدار 1). مصر: دار القاهرة.
40. محمود رضا فتح الله. (2005). اقتصاديات الطلب على الواردات (الإصدار 1). القاهرة: دار النهضة العربية.
41. محمود، يونس. (2007). اقتصاديات دولية. الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.
42. مدحت القرشي. (2007). التنمية الإقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر.
43. مدياني محمد. (2009). دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2006). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، 23. الجزائر.
44. منير نوري. (2007). التسويق الدولي (الإصدار 1). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
45. نداء، و محمد الصوص.(2008). التجارة الخارجية، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
46. نزار سعد الدين العيس ي، و إبراهيم سليمان قطف.(2006). الاقتصاد الكلي -مبادئ وتطبيقات- (الإصدار 1). عمان ، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

المراجع باللغة الفرنسية:

1.Régis bouronnais. (2018). Econométrie, dond (éd).

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (10): متغيرات الدراسة:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الواردات الإجمالية	الواردات السلع الزراعية (المواد الغذائية)	الناتج المحلي الخام للفرد
1990	9648	2140	2388,7
1991	7581	1932	1734,6
1992	8406	2092	1788,9
1993	8788	2177	1830,4
1994	9365	2816	1483,5
1995	10760	2753	1423,6
1996	9098	2601	1567,4
1997	8687	2544	1585,8
1998	9404	2533	1567
1999	9164	2307	1549,3
2000	9173	2415	1724,9
2001	9940	2395	1720,1
2002	12009	2740	1740,2
2003	13534	2687	2053,8
2004	18308	3597	2528,1
2005	20357	3587	2993,3
2006	21456	3800	3363,2
2007	27631	4954	3903,6
2008	39479	7813	4907,8
2009	39294	5863	3858,5
2010	40443	6058	4477,1
2011	47247	9850	5406,4
2012	50376	9022	5516,2
2013	55028	9580	5378,1
2014	58580	11005	5355,2
2015	51702	9316	4068,9
2016	46727	8224	3888,3
2017	45953	8069	4023,6
2018	47589	8199	4010,4
2019	43806	7694	3861
2020	35199	7723	3217,1

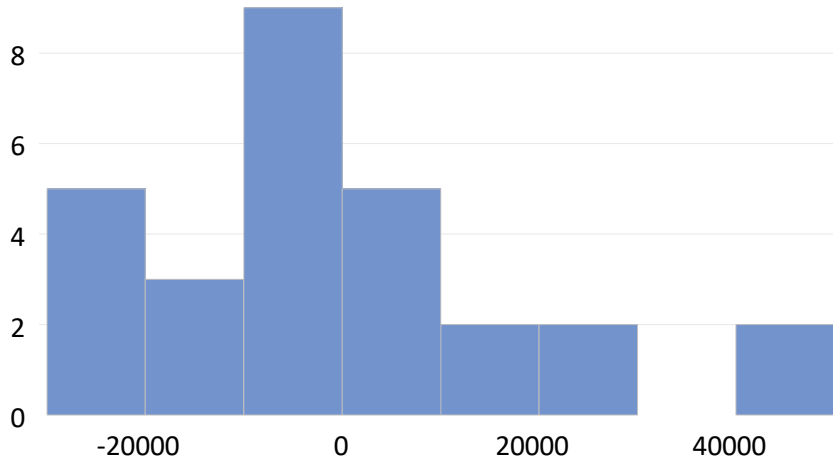
الملحق رقم (02): UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)		
29				
30				
31				
32		<u>At Level</u>		
33			PNBPP	MAG
34	With Con...	t-Statistic	-0.7287	-1.1779
35		Prob.	0.8239	0.6689
36			n0	n0
37	With Con...	t-Statistic	-2.6048	-2.0262
38		Prob.	0.2813	0.5615
39			n0	n0
40	Without C...	t-Statistic	1.1150	0.2566
41		Prob.	0.9274	0.7538
42			n0	n0
43				
44		<u>At First Difference</u>		
45			d(PNBPP)	d(MAG)
46	With Con...	t-Statistic	-7.2699	-2.1669
47		Prob.	0.0000	0.2221
48			***	n0
49	With Con...	t-Statistic	-7.1488	-2.1289
50		Prob.	0.0000	0.5076
51			***	n0
52	Without C...	t-Statistic	-6.0575	-2.0159
53		Prob.	0.0000	0.0438
54			***	**
55	Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			
56	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
57				

UNIT ROOT TEST TABLE (PP): (03) الملحق رقم

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
		<u>At Level</u>			
		PNBPP	MAG	MT	
1					
2					
3					
4	With Con...	t-Statistic	-0.8685	-0.9977	-0.9796
5		<i>Prob.</i>	0.7842	0.7411	0.7475
6			n0	n0	n0
7	With Con...	t-Statistic	-2.2244	-2.2400	-1.2209
8		<i>Prob.</i>	0.4598	0.4518	0.8878
9			n0	n0	n0
10	Without C...	t-Statistic	1.2648	0.3733	0.1524
11		<i>Prob.</i>	0.9440	0.7858	0.7231
12			n0	n0	n0
13					
14		<u>At First Difference</u>			
15		d(PNBPP)	d(MAG)	d(MT)	
16	With Con...	t-Statistic	-7.2911	-6.2160	-2.9081
17		<i>Prob.</i>	0.0000	0.0000	0.0566
18			***	***	*
19	With Con...	t-Statistic	-7.1714	-6.1080	-2.8034
20		<i>Prob.</i>	0.0000	0.0001	0.2073
21			***	***	n0
22	Without C...	t-Statistic	-6.1117	-6.0542	-2.8841
23		<i>Prob.</i>	0.0000	0.0000	0.0055
24			***	***	***
25					
26					

الملحق رقم (04): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):



Series: Residuals	
Sample 1993 2020	
Observations 28	
Mean	-4.00e-11
Median	-3424.331
Maximum	47614.61
Minimum	-29722.14
Std. Dev.	19502.42
Skewness	0.804664
Kurtosis	3.126909
Jarque-Bera	3.040385
Probability	0.218670

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PNBPP(-))1	-0.611188	0.149896	-4.077407	0.0008
D(PNBPP(-2))	-0.472608	0.167101	-2.828279	0.0116
D(MAG)	-14.17763	8.600483	-1.648469	0.1176
D(MAG(-))1	39.16475	10.02048	3.908469	0.0011
D(MAG(-))2	15.22456	5.719282	2.661971	0.0164
D(MT)	10.14343	2.446107	4.146765	0.0007
D(MT(-))1	-13.94692	3.185028	-4.378899	0.0004
	-		-5.406095	
CointEq(-*)1	0.27808	0.051440	7	0.0000

R-squared	0.706559	Mean dependent var	13171.52
Adjusted R-squared	0.603855	S.D. dependent var	36002.14
S.E. of regression	22659.76	Akaike info criterion	23.12953
Sum squared resid	1.03E+10	Schwarz criterion	23.51016
Log likelihood	-315.8134	Hannan-Quinn criter.	23.24589
Durbin-Watson stat	2.170098		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.272745	Prob. F(2,15)	0.7650
Obs*R-squared	0.982516	Prob. Chi-Square(2)	0.6119

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.818286	Prob. F(1,25)	0.3743
Obs*R-squared	0.855739	Prob. Chi-Square(1)	0.3549